الإمارات العربية المتحدة
وزارة التغير المناخي والبيئة

الخطة الوطنية للتغير المناخي لدولة الإمارات العربية المتحدة

2050-2017

www.moccae.gov.ae

إن التغيرات المناخية تلقي بظلالها على كافة
القطاعات الاقتصادية ومختلف شرائح المجتمع.
فالأدلة العلمية المتزايدة على تغيّر المناخ تؤكد
بما لا يدع مجالاً للشك على ضرورة توحيد
وتعزيز جهود التصدي لتداعيات هذه الظاهرة.

”ستعيش الأجيال
القادمة في عالم يختلف
تماماً عن ذاك الذي
اعتدنا عليه، لذا فمن
الضروري أن نعد أنفسنا
وأولادنا لذلك العالم
الجديد“

المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
مؤسس دولة الإمارات العربية المتحدة (تغمده الله بواسع رحمته)

"إن مستقبل البلاد
يتوقف على قدرتنا على
إدارة مواردنا الوطنية
مع الحكمة والحرص
على مصالح المستقبل"

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة (حفظه الله)

"هدفنا واضح... وهو بناء اقتصاد يحافظ على البيئة، وبيئة تدعم نمو الاقتصاد"

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله)

"يجب علينا موازنة
المسؤولية بين واجبنا
لتحديث مصادر أخرى
للطاقة وحماية البيئة
التي نعيش عليها
وتوفير الإرث المناسب
للأجيال القادمة"

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة (رعاه الله)

فهرس المحتويات

تمهيد 13
شكر وتقدير 15
الاختصارات 17

1. مقدمة

1-1 التغير المناخي في دولة الإمارات العربية المتحدة 20
1-2 السياسات المناخية القائمة 22
1-3 الأهداف 24
1-4 الأولويات الرئيسية للعمل المناخي 25
1-5 الهيكل 26
1-6 الأجندة الخضراء لدولة الإمارات العربية المتحدة 2015-2030 29
1-7 الممكنات: وسائل التنفيذ 31

2. الأولويات الرئيسية للعمل المناخي

2-1 الأولوية الأولى: النظام الوطني لإدارة انبعاثات غازات الدفيئة 34
2-2 الأولوية الثانية: برامج وطنية للتكيف مع التغير المناخي 38
2-3 الأولوية الثالثة: برنامج التنويع الابتكاري بمشاركة القطاع الخاص 42

3. المرجعية: الأجندة الخضراء

3-1 الخطة الوطنية للتغير المناخي والأجندة الخضراء 48
3-2 التقدم الرئيسي المُحرز 50

4. أدوات التمكين: وسائل التنفيذ

4-1 التمويل الأخضر المبتكر 56
4-2 بناء القدرات 57
4-3 الحوكمة والمتابعة والتقييم 58
4-4 التثقيف والتواصل 59
4-5 الحوكمة والمتابعة والتقييم 60

تمهيد

إنــه لمن دواعي ســروري أن أقــدم لكم الخطة الوطنيــة للتغيّر المناخي، والتــي تمثل خارطة طريــق لدعم الأنشــطة والمبادرات الوطنية الرامية إلى مواجهــة التحديات المناخية، وذلك من خلال الحدّ من تداعيات تغير المناخ وتعزيز تدابير وإجراءات التكيّف في دولة الإمارات ضمن إطار زمني يمتد حتى عام 2050.

إن التغيرات المناخية تلقي بظلالها على كافة القطاعات الاقتصادية ومختلف شرائح المجتمع. فالأدلة العلمية المتزايدة على تغيّر المناخ تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك على ضرورة توحيد وتعزيز جهود التصدي لتداعيات هذه الظاهرة. وبما أن دولة الإمارات تقع في بيئة صحراوية جافة تتسم بشح المياه ، فإنه من الأهمية العمل على التكيّف مع التغيرات المناخية، الأمر الذي يستدعي بالضرورة تطوير وتعزيز كفاءة أنشطتنا وإجراءاتنا على هذا الصعيد.

ورغم أن التغير المناخي يشكل تحدياً تنموياً هاماً لمعظم الدول، إلا أننا نجد فيه أيضاً فرصة لتنويع الاقتصاد والاستثمار في محركات نمو جديدة تتمثل في خدمات ومنتجات بيئية مبتكرة. وبالفعل، تمضي دولة الإمارات بخطى حثيثة بالاتجاه الصحيح نحو تحقيق ذلك. ولعل من أبرز الأمثلة على هذا الصعيد، هو تطبيق تقنيات الطاقة الشمسية على نطاق واسع، و الذي يعكس الدور الريادي للدولة في اتخاذ إجراءات التصدي لتغير المناخ، بما يخدم أهداف الأجندة العالمية للتنمية المستدامة.

وبناءً عليه، تسعى دولة الإمارات، من خلال الخطة الوطنية للتغيّر المناخي، إلى تعزيز دورها الريادي في الجهود العالمية وتأكيد القدرة على الجمع في آن واحد بين معالجة التحديات ومواصلة مسيرة التنمية الاقتصادية.

واستناداً إلى السياسات الوطنية المتصلة بالنمو الأخضر والتنمية المستدامة، وبالأخص «الأجندة الخضراء لدولة الإمارات 2015–2030»، وفي ضوء الآراء والأفكار القيّمة التي حصلنا عليها من مختلف الأطراف المعنية سواء في القطاعين العام والخاص أو في المنظمات الغير حكومية، فإن الخطة الوطنية ستعزز زخم الجهود المبذولة لمواجهة تحديات تغير المناخ. ونحن في غنىً عن القول بأننا لسنا أمام سياسة فريدة من نوعها، بل أمام خطة عمل متممة تستهدف بشكل خاص مواجهة تحديات التغير المناخي.

ختاماً، أودّ أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع الجهات المعنية على مساهمتها في تطوير الخطة الوطنية للتغير المناخي، وأؤكد مرة أخرى التزام دولة الإمارات الراسخ والمتجدد بمواصلة العمل على مواجهة تحديات ظاهرة تغير المناخ التي يجب أن تكون أيضاً مسؤولية الجميع. فأمام كل واحد منا مسؤولية يجب عليه النهوض بها، ودور ينبغي أن يلعبه لتحويل هذا التحدي العالمي إلى فرصة حقيقية للازدهار والارتقاء بجودة الحياة.

الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي
وزير التغير المناخي والبيئة

شكر وتقدير

وزارة التغير المناخي والبيئة هي – الجهة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن تطوير السياسات والمبادرات الرامية للحد من ظاهرة التغير المناخي والتكيف معها. وقد تم إعداد هذه الخطة بالشراكة مع المعهد العالمي للنمو الأخضر و «جمعية الإمارات للحياة الفطرية» وقد استند إعداد الخطة إلى تحليل مفصل للواقع والثغرات، والمقارنة المرجعية الدولية، وسلسلة من اللقاءات الجماعية والمشاورات الثنائية مع خبراء وممثلين عن المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة والمؤسسات الأكاديمية المدرجة أدناه.

وزارة المالية
وزارة تطوير البنية التحتية
الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء
الهيئة العامة للطيران المدني
هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس
برنامج الشيخ زايد للإسكان
هيئة البيئة– أبوظبي
بلدية دبي
هيئة الطرق والمواصلات في دبي
دائرة التنمية الاقتصادية في الشارقة
دائرة الأشغال والخدمات العامة في رأس الخيمة
بلدية الفجيرة
جامعة زايد
بنك أبوظبي الأول
الاتحاد للطيران
مجموعة النابودة
مجموعة الفطيم
مجموعة الرستماني
شركة إمارات المستقبل
مركز دبي المتميز لضبط الكربون

وزارة الطاقة
مكتب رئاسة مجلس الوزراء
الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء
الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث
الهيئة الاتحادية للرقابة النووية
دائرة التنمية الاقتصادية– أبوظبي
المجلس الأعلى للطاقة في دبي
دائرة التنمية الاقتصادية– دبي
بلدية الشارقة
هيئة البيئة والمحميات الطبيعية في الشارقة
مبادرة أبوظبي العالمية للبيانات البيئية
شركة أبوظبي للطاقة المستقبل «مصدر»،
شركة الشارقة للبيئة (بيئة)
شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)
موانئ دبي العالمية
مجموعة أغذية
مجموعة ماجد الفطيم
شركة محاجر الوطنية
مجموعة السركال
مجموعة اليوسف

الاختصارات

BUR	تقرير المستجدات الصادر كل سنتين
INDC	المساهمات المعتزمة المحددة وطنياً
NDC	المساهمات المعتزمة المحددة وطنياً
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ

1. مقدمة

بذلت دولة الإمارات جهودا للتصدي لظاهرة التغير المناخي، وذلك بتحويل آثارها السلبية إلى فرص تنموية مبتكرة تساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي والنمو المستدام.

ومثال على ذلك النمو المتسارع في قطاع الطاقة النظيفة والمتجددة والاستثمار الملحوظ في المدن المستدامة والأبنية الخضراء، بالإضافة إلى الزيادة المطردة للمساحات الخضراء والعناية بالمحميات الطبيعية وغير ذلك من الجهود والإنجازات.

ولذلك، فإن الخطة الوطنية للتغير المناخي (المشار إليها اختصاراً في هذا التقرير بـ «الخطة المناخية») تأتي لتعبر عن توجه الدولة القائم نحو التنمية المستدامة ورفع جودة الحياة، وذلك بوضع إطار وطني شامل يحدد فيه الأولويات ويوحد الجهود لسد الثغرات ويضمن التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص بما يخدم مصالح الدولة على المستويين المحلي والدولي ، وبما يساهم في حماية البيئة وتحسين جودة الحياة، وهو ما ينسجم مع «رؤية الإمارات 2021».

يعرض هذا القسم الخلفية والمبادئ التي بنيت عليها الخطة الوطنية للتغير المناخي والتي تهدف إلى تحويل الآثار السلبية لظاهرة التغير المناخي إلى فرص تنموية

1-1 التغير المناخي في دولة الإمارات العربية المتحدة

يمكـن للاختلافـات الطفيفـة في أنماط المناخ والطقـس أن تؤثـر على الرفـاه الاقتصادي والبيئـي والاجتماعـي للدولة، والتي قد تؤثر سـلبا في مسـيرة التنمية في دولـة الإمارات في حـال عدم المبـادرة إلى التعامل معها بفعالية،. وتشـمل التأثيرات المحتملـة للتغير المناخي علـى الدولة: ارتفاع متوسـط درجات الحرارة، وارتفاع مسـتوى سـطح البحـر، والإجهاد المائي، واشتداد هبوب الغبار والعواصف الرملية، والتصحر.

أما القطاعات الأكثر تأثراً بالتغير المناخي في دولة الإمارات فهي: النظم البيئية المائية، والساحلية، والبحرية بالإضافة إلى النظم البيئية للأراضي الجافة؛ والمباني والبنية التحتية؛ والزراعة والأمن الغذائي؛ والصحة العامة. وتشير التحليلات السابقة والحالية، والتوقعات المستقبلية باستخدام النمذجة المناخية إلى ارتفاع المعدل السنوي لدرجة الحرارة في الدولة بواقع درجة مئوية واحدة تقريباً بحلول عام 2020، و1.5–2 درجة مئوية بحلول عام 2040.[1] ومن المرجح أن يكون تأثير التغير المناخي أشد وطأة على المناطق الساحلية، حيث ستعاني الموائل البحرية من ارتفاع درجات حرارة المياه والملوحة، في حين ستتأثر البنية التحتية بسبب اشتداد هبوب العواصف وارتفاع مستوى سطح البحر.

وقد أكدت الدراسات والبحوث[2] المحلية احتمالية تأثر أهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات بالتغير المناخي، إذ يمكن أن تؤثر الأحداث المناخية المتطرفة بالإضافة إلى الظواهر البطيئة الظهور مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، على الأداء اليومي لمنظومة النقل والموصلات والبنية التحتية، وعلى الأصول البيئية، وتضر بصناعة وحركة السياحة.

1. مبادرة أبوظبي العالمية للبيانات البيئية، 2015. النمذجة الإقليمية للغلاف الجوي لمنطقة الخليج العربي – سيناريوهات المستقبل وبناء القدرات. التقرير النهائي لبرنامج التغير المناخي الإقليمي والوطني والمحلي ضمن مبادرة أبوظبي العالمية للبيانات البيئية.
2. هيئة البيئة – أبوظبي، 2009. آثار تغير المناخ وقابلية التأثر والتكيف.

اُعتمـد اتفاق باريـس لتغـير المناخ خلال المؤتمـر الـ 21 للأطـراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـأن تغير المناخ (UNFCCC) الذي عقد في باريـس في العـام 2015، وهو اتفـاق ملزم قانونياً ينظم العمل المناخي اعتباراً من عام 2020 فصاعـداً، ويُلزم الـدول النامية والمتقدمة على حد سـواء بالعمل على احتـواء ارتفـاع معـدل درجـات الحـرارة دون الدرجتـين المئويتـين مقارنـة بمستويات درجات الحرارة في الحقبة ما قبل الصناعية.

ويقوم الاتفاق على منهج تنفيذ مرن يتيح للدول تحديد مساهماتها للتخفيف من الانبعاثات من خلال المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) والتي يتوقع أن تصبح أكثر طموحاً بمرور الوقت. وضماناً لتحقيق أهداف الاتفاق، سيخضع مستوى التقدم الذي تحققه البلدان في تنفيذ هذه المساهمات للمراجعة والتقييم كل خمس سنوات اعتباراً من عام 2023. وتعد السرعة القياسية التي دخل بها اتفاق باريس حيز التنفيذ في نوفمبر 2016، بعد أقل من عام واحد على اعتماده، دليل على إدراك المجتمع الدولي للحاجة الملحة لمواجهة تداعيات التغير المناخي، وكانت دولة الإمارات من أوائل الدول في المنطقة التي صادقت على اتفاق باريس، وذلك في سبتمبر 2016.

تتنـاول أجنـدة التنميـة المسـتدامة للعـام 2030 – والتـي تم اعتمادها خلال مؤتمـر قمة الأمم المتحدة للتنمية المسـتدامة لعام 2015 – قضايا الاسـتدامة الرئيسية في العالم وتمهد الطريق لمستقبل مستدام،

وذلك عبر العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ17 وغاياتها الـ169. وقد تم تخصيص الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة للعمل المناخي حيث يدعو الى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتداعيات التغير المناخي ، مع التأكيد على أن التغير المناخي قضية واسعة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف التنمية المستدامة الأخرى، بما في ذلك الحصول على الطاقة النظيفة (الهدف 7)، والنمو الاقتصادي المستدام (الهدف 8)، وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد (الهدف 9)، والاستهلاك والإنتاج المستدامين (الهدف 12)، والنظم الإيكولوجية الصحية (الهدفان 14 و15).

2-1 السياسات المناخية القائمة

أرست دولة الإمارات قواعد النمو الأخضر والعمل المناخي بعدد من الخطوات والإجراءات، كما تمثل قضايا النمو الأخضر والتغير المناخي أولوية رئيسية في جهود التعاون الدولي لدولة الإمارات.

1975

تشكيل اللجنة العليا للبيئة في دولة الإمارات

1993

تأسيس الهيئة الاتحادية للبيئة (بديلاً للجنة العليا للبيئة)

1995

دخول عضوية الدولة حيز النفاذ في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

1999

صدور أول قانون في شأن حماية البيئة وتنميتها على المستوى الاتحادي

2005

انضمام الدولة إلى بروتوكول كيوتو كطرف غير مدرج في المرفق الأول

2006

تأسيس وزارة البيئة والمياه (ونقل اختصاصات وزارة الزراعة والثروة السمكية والهيئة الاتحادية للبيئة والأمانة العامة لبلديات الدولة إليها)

2007

تقديم البلاغ الوطني الأول إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

2009

إستضافة الدولة لمقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (آيرينا)

2010

تقديم البلاغ الوطني الثاني إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

التصديق على التعديلات التي أقرها مؤتمر الدوحة على بروتوكول كيوتو

2011

إطلاق رؤية الإمارات 2021، وثيقة تخطيط التنمية الوطنية

إنشاء المكتب الإقليمي للمعهد العالمي للنمو الأخضر

2012

الإعلان عن استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء – «اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة»

2013

تقديم البلاغ الوطني الثالث إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

2015

اعتماد الأجندة الخضراء 2015–2030، كإطار تنفيذي لاستراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء

الموافقة على استراتيجية دبي لخفض الانبعاثات الكربونية 2021

2016

إنشاء وزارة التغير المناخي والبيئة

تشكيل مجلس الإمارات للتغير المناخي والبيئة

التصديق على اتفاق باريس لتغير المناخ

3-1 الأهداف

تمثل الخطة الوطنية للتغير المناخي الإطار الوطني الشامل لإدارة أسباب تغير المناخ وآثاره، وتخطط لانتقال الدولة إلى اقتصاد أخضر قادر على التكيف مع تغير المناخ ويرفع من جودة الحياة. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الخطة فيما يلي:

إدارة انبعاثات الغازات الدفيئة على مستوى الدولة مع الحفاظ على النمو الاقتصادي المستدام. بينما تشير التوقعات إلى استمرار الارتفاع في مجموع انبعاثات الغازات الدفيئة على مستوى الدولة بالتناسب مع النمو الاقتصادي والسكاني المتوقع، تهدف الخطة الوطنية للتغير المناخي إلى إدارة تلك الانبعاثات بشكل يضمن مساهمة العمل المناخي في تحقيق الأهداف الاقتصادية ويحقق الفصل بين الانبعاثات والنمو الاقتصادي المستدام.

تقليل المخاطر وتحسين القدرة على التكيف مع التغير المناخي. يعد ترسيخ دعائم الاقتصاد القادر على مواجهة تداعيات التغير المناخي ركيزة أساسية لتمكين الدولة من تحقيق التحول المنشود وفق رؤية الإمارات 2021. ومن هذا المنطلق، تم وضع التقييم المنهجي والعلمي للمخاطر والتأثيرات المناخية في صميم هذه الخطة ، مما يؤكد على ضرورة تعميم المرونة تجاه المناخ في المخططات التنموية للدولة على مستوى القطاعات كافة، واتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات لتحقيق أعلى درجات الاستعداد وإدارة المخاطر سواء في الوقت الحالي أو المستقبلي.

تعزيز التنوع الاقتصادي على مستوى الدولة من خلال حلول مبتكرة بالتعاون مع القطاع الخاص. بينما تواصل دولة الإمارات نهجها نحو الاستثمار في القطاعات الغير النفطية ، سوف تعزز الخطة المناخية من زخم النمو في القطاعات الناشئة الرئيسية، وذلك عن طريق زيادة الكفاءة في استخدام الموارد، وتبني حلول مبتكرة لتحقيق قيمة مضافة عالية من الصناعات الناشئة، والتشجيع على خلق فرص العمل في الشركات الخضراء، والاستفادة من علاقة الدعم المتبادل بين العمل المناخي والتنوع الاقتصادي.

تعزيز الدور الريادي لدولة الإمارات على المستويين الإقليمي والدولي في مجال العمل المناخي. في ضوء اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة، يمثل العمل المناخي فرصة استراتيجية لترسيخ مكانة الدولة المرموقة عالمياً، وتهدف هذه الخطة إلى تقوية الدور القيادي لدولة الإمارات في مجال التخفيف من الانبعاثات والتكيف مع آثار التغير المناخي.

4-1 الأولويات الرئيسية للعمل المناخي

أ. النظام الوطني لإدارة انبعاثات الغازات الدفيئة

حققت الدولة تقدما كبيرا في مجال حصر وإدارة انبعاثات الغازات الدفيئة، وتسعى الخطة الوطنية للتغير المناخي لإحداث نقلة في هذا المجال وذلك بتجميع الجهود المتفرقة الجارية على مستوى القطاعات المختلفة وعلى المستوى المحلي للإمارات، ووضع إطار موحد وشامل لقياس حجم الانبعاثات وتقديم التقارير، وإيجاد نظام متكامل للرصد والإبلاغ والتحقق بتطبيق أفضل الممارسات على مستوى العالم.

وعلاوة على ذلك، سيتم استحداث نظام وطني للمعلومات المناخية للاستفادة من بيانات الانبعاثات في دعم عمليات البحث العلمي والتنبؤ بتداعيات التغير المناخي على الدولة.

ب. برامج وطنية للتكيف مع التغير المناخي

في ظل تغيرات المناخ المتوقعة وما يترتب على ذلك من نتائج، فإنه لابد من تعميم المرونة تجاه المناخ في المخططات التنموية للدولة على مستوى القطاعات كافة، واتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات لتحقيق أعلى درجات الاستعداد وإدارة المخاطر سواء في الوقت الحالي أو المستقبلي.

وقد بدأت مختلف القطاعات في الدولة بالفعل في تقييم المخاطر وتقدير مستوى الهشاشة، إلا أنها ما زالت في بداياتها. لذلك، فإنه من الضروري التخطيط للتكيف مع التغير المناخي بطريقة تشمل كل القطاعات على المستوى الوطني وذلك بناء على أساس ثابت من الأدلة والأبحاث العلمية مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورات الدولة التنموية.

ت. وضع برامج للتنويع الاقتصادي التنموي بالتعاون مع القطاع الخاص

تهدف الخطة إلى المساهمة بفعالية في توجه الدولة نحو التنوع الاقتصادي، وذلك بتوفير أنظمة وحوافز فعالة تدعم مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية، وتضمن تعزيز سوق السلع والخدمات البيئية في الدولة.

ويعتبر القطاع الخاص رافدا مهماً للابتكار في معالجة تحديات التنمية المستدامة على المستوى العالمي، إذ يمتلك خبرات وإمكانيات هائلة لتوفير الحلول في مجالي التخفيف من والتكيف مع التغير المناخي، وتحويل ما يشوب ذلك من تحديات إلى فرص استثمارية تجعل اقتصاد الدولة أكثر تنوعا وابتكارا، وفي ذات الوقت، أكثر قدرة على التعايش مع آثار التغير المناخي.

5-1 الهيكل

يسترشـد الهيكل العام للخطة المناخية بمبادئ تنسـيق السياسـات وتكاملها والابتكار فيها. وترتكز «أولويات المناخ الرئيسية» في الدولة على ثلاث أهداف رئيسية.

علماً بأن تلك الأولويات ستُنفّذ إلى جانب مبادرات واسعة النطاق في إطار الأجندة الخضراء لدولة الإمارات 2015–2030، من أجل استدامة التقدم المحقق حتى الآن، وتوحيد الجهود وتعظيم الآثار الإيجابية. كما تسلط الخطة المناخية الضوء أيضا على أهمية «أدوات التمكين: وسائل التنفيذ»، وهي آليات تدعم العمل المناخي وتضمن تنفيذ الخطة.

يمتد الجدول الزمني للخطة المناخية حتى عام 2050، مع الأخذ بعين الاعتبار مخرجات على المدى القصير حتى عام 2020، وذلك تماشياً مع الإطار الزمني لرؤية الإمارات 2021 والنظام العالمي لمواجهة تغير المناخ بعد 2020 بموجب اتفاق باريس. وبالإضافة إلى ذلك، تحدد الخطة المناخية النتائج المتوقعة لعامي 2025 و2030 بوصفهما مرحلتين حاسمتين تمكنان من الرصد المنتظم وإعادة تقييم النتائج.

الاستراتيجية	الاستجابة	النتائج المتوقعة			
	كما في 2017	بحلول 2020	بحلول 2025	بحلول 2030	بحلول 2050
التخفيف	تحديد هدف مساهمة الطاقة النظيفة في مزيج الطاقة بحلول 2021 على المستوى الوطني	إنشاء النظام الوطني لإدارة انبعاثات غازات الدفيئة	الارتقاء بإجراءات إدارة انبعاثات غازات الدفيئة	تحقيق مستوى عال من الكفاءة البيئية	وجود نظام وطني متكامل لإدارة التغير المناخي
التكيف	البدء في التخطيط للتكيف مع التغير المناخي	إجراء تقييم المخاطر المناخية وقابلية التأثر بها، والبدء في تنفيذ إجراءات المعالجة	إدماج خطط التكيف مع التغيير المناخي في السياسات الإنمائية	الرصد والتقييم المستمران لضمان وضع وتنفيذ تدابير التكيف مع التغير المناخي القائمة على الأدلة	

كما تستند الخطة المناخية إلى وثائق السياسات المرتبطة بالتنمية المستدامة في دولة الإمارات، والتي تتضمن مجموعة واسعة من السياسات والاستراتيجيات والخطط، أبرزها رؤية الإمارات 2021 والأجندة الخضراء.

وتتضمن وثائق السياسات الأخرى ذات الصلة على المستويين الاتحادي والمحلي: استراتيجية الإمارات للطاقة 2050، والاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي وخطة العمل، والرؤية الاقتصادية لإمارة أبوظبي 2030، والرؤية البيئة لإمارة أبوظبي 2030، واستراتيجية دبي المتكاملة للطاقة 2030، واستراتيجية دبي لخفض الانبعاثات الكربونية 2021، وبيان سياسة التغير المناخي في بلدية دبي وغيرها. وبالتالي، لا تعد الخطة المناخية بيان سياسة مستقل قائم بذاته، بل تعد إطاراً واسعاً للإجراءات التي تبادر إلى إدارة آثار التغير المناخي على وجه التحديد.

6-1 الأجندة الخضراء لدولة الإمارات العربية المتحدة 2015-2030

في إطار رؤية الإمارات 2021، تم إطلاق استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء تحت شعار «اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة» في يناير 2012، ضمن مساعي الدولة لأن تكون مركزاً عالمياً ونموذجاً ناجحاً للتنمية المستدامة.

وفي يناير 2015، وافق مجلس الوزراء على الخطة التنفيذية، والأجندة الخضراء لدولة الإمارات 2015–2030، التي تتألف من خمسة أهداف استراتيجية واثني عشر برنامجاً رئيسياً. وقد صُممت هذه الأهداف والبرامج بحيث تشمل جميع الجوانب الرئيسية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر مثل: التكنولوجيا، ورأس المال البشري، والبيئة التنظيمية، والتمويل الأخضر، والتجارة الدولية، والمحتوى المحلي، والملكية الفكرية وتوعية المستهلكين، والتخطيط والتعاون المتكامل على المستوى الوطني والمحلي.

التوجهات الاستراتيجية

الأهداف الاستراتيجية

1. اقتصاد معرفي تنافسي
   - 1-1 البرنامج الوطني للابتكار الأخضر
   - 1-2 برنامج التنويع الأخضر
2. التنمية الاجتماعية وجودة الحياة
   - 2-1 برنامج البنية التحتية الخضراء المتكاملة
   - 2-2 برنامج القوى العاملة والمواهب الخضراء
3. البيئة المستدامة والموارد الطبيعية القيمة
   - 3-1 برنامج رأس المال الطبيعي والمرونة
   - 3-2 برنامج السلع والخدمات البيئية
4. الطاقة النظيفة والعمل المناخي
   - 4-1 برنامج الإدارة المتكاملة للطاقة والمياه
   - 4-2 البرنامج الوطني للطاقة المتجددة
   - 4-3 البرنامج الوطني لبيانات الاقتصاد الأخضر
5. الحياة الخضراء والاستخدام المستدام للموارد
   - 5-1 البرنامج الوطني للكفاءة في استخدام الطاقة والمياه
   - 5-2 البرنامج الوطني لتحويل النفايات إلى موارد
   - 5-3 البرنامج الوطني للنقل المستدام

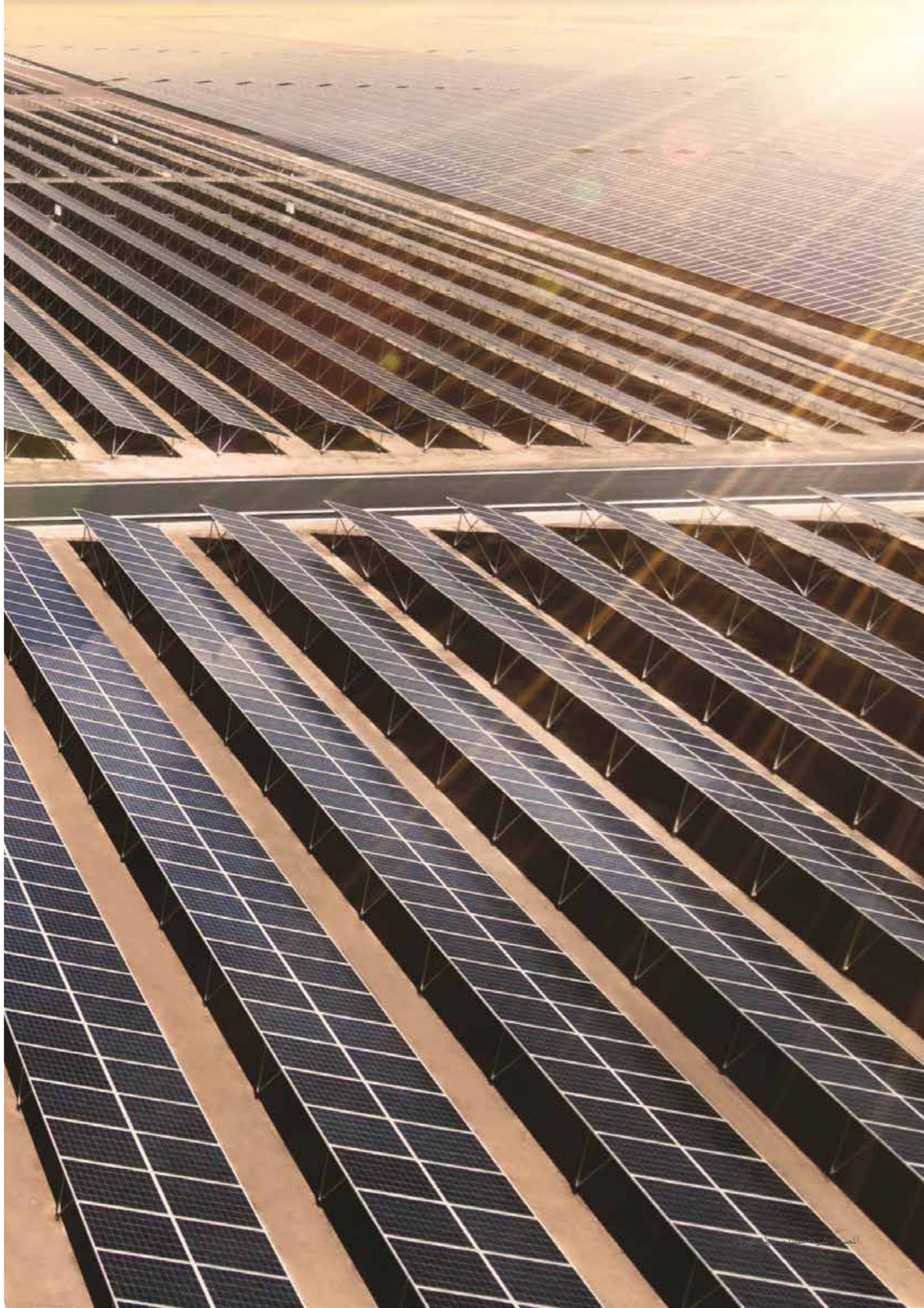

المصدر: شركة مصدر

المصدر: شركة مصدر

7-1 الممكنات: وسائل التنفيذ

أ. التمويل الأخضر المبتكر

يكتسب التمويل الأخضر زخماً متزايداً في دولة الإمارات، إلا أنه يتطلب تطبيق سياسات وأنظمة أكثر فعالية تسهّل الربط بين المشاريع القابلة للتمويل والممولين. كما يتطلّب تعميم التمويل الأخضر في السياسات العامة للدولة ارتباطاً أوثق بين عملية التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ. أما على المدى البعيد، فقد تتخذ الدولة سياسة خضراء في إداراتها المالية، فتحفّز بالتالي مزيداً من التمويل والاستثمارات الخضراء في مجال المشاريع المستدامة.

ب. بناء القدرات

في حين تبدو فرص العمل في الاقتصاد الأخضر واعدة، قد يحتاج تحقيقها إلى كفاءات جديدة وتخصصات مختلفة، مما يتطلب إعداد القوى العاملة للتحول إلى القطاعات الخضراء مثل الطاقة النظيفة والصناعة الخضراء والسلع والخدمات البيئية، ما يقتضي تقييماً شاملاً لهذه الاحتياجات، والاهتمام بالمواهب المحلية الشابة وتزويدها بالمهارات الفنية والإدارية والمهنية، وإقامة تعاون أوثق بين الأوساط الأكاديمية والصناعية.

ت. الحوكمة والمتابعة والتقييم

سيشرف مجلس الإمارات للتغير المناخي والبيئة على تنفيذ الخطة المناخية ، باعتباره مجلس يشمل ممثلين من القطاعين الحكومي الاتحادي والمحلي إضافة إلى القطاع الخاص، في حين تتولى وزارة التغير المناخي والبيئة دور الأمانة العامة للمجلس بالإضافة إلى تحمل المسؤولية الرئيسة في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الخطة.

ث. التثقيف والتواصل

ستقوم وزارة التغير المناخي والبيئة، بالتعاون مع الجهات المعنية، بإطلاق حملات للتوعية والتواصل، وذلك بعد إجراء تقييم شامل للفئات المستهدفة وفهم الدوافع للمشاركة في الإجراءات المناخية. كما ستقوم الوزارة بالتعاون مع الجهات المعنية بحملات مصممة خصيصاً لمختلف الشركاء وأصحاب الشأن، بما في ذلك الهيئات الحكومية والشركات والشباب والأسر والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام، وذلك لدفع الجهود المتضافرة للحدّ من تداعيات التغير المناخي.

ج. التعاون الدولي

تمتلك دولة الإمارات كافة المقومات التي تجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها الدولية باعتبارها تتشارك الأهداف ذاتها مع اتفاق باريس لتغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في المفاوضات الدولية المعنية بالتغير المناخي من أجل حماية مصالحها ومكانتها كلاعب دولي بارز في مجال التصدي لهذه الظاهرة، كما ستسعى دولة الإمارات إلى إيجاد وسائل لتعزيز قدراتها الفنية من خلال نقل التكنولوجيا وآليات التمويل المتاحة لها.

2. الأولويات الرئيسية للعمل المناخي

حددت دولة الإمارات ثلاث أولويات رئيسية تحقق أفضل استجابة منشودة لتحديات التغير المناخي على المستوى الوطني من خلال إجراء دراسات ميدانية وسلسلة من المشاورات مع الأطراف المعنية.

وتتمثل هذه الأولويات في إنشاء نظام وطني لإدارة انبعاثات غازات الدفيئة، وإعداد خطة وطنية للتكيف مع التغير المناخي وتنفيذها، ووضع برنامج التنويع الابتكاري بالتعاون مع القطاع الخاص.

1-2 النظام الوطني لإدارة انبعاثات غازات الدفيئة

خلفية عامة

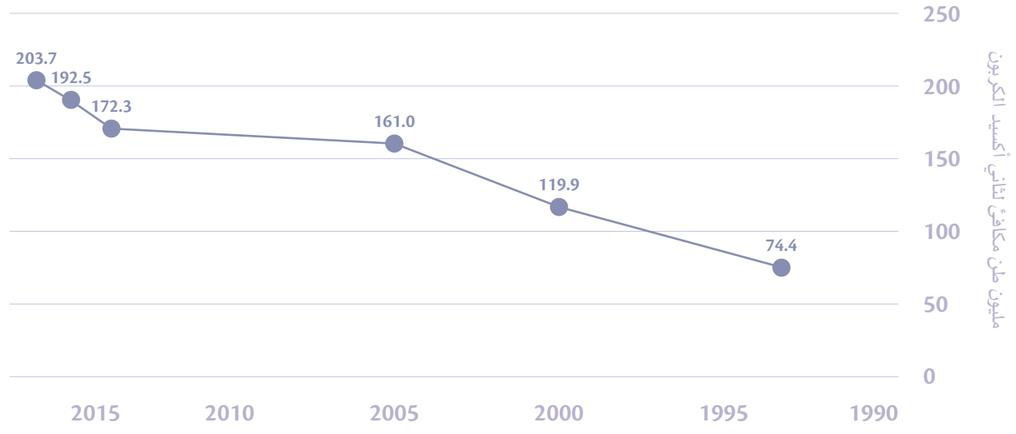

إدراكاً منها لارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة[3] على المستوى الوطني، بادرت دولة الإمارات إلى اتخاذ إجراءات طوعية للتخفيف من آثار تغير المناخ

وتأتي هذه الإجراءات الاستباقية في إطار جهود الدولة الرامية إلى الوصول بمساهمة الطاقة النظيفة في مزيج الطاقة الإجمالي بنسبة 24٪ وفقاً لمستهدفات الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021، والتي كانت أساس المساهمة المعتزمة المحددة وطنياً لدولة الإمارات (INDC) التي تم تسليمها إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في أكتوبر 2015. وقد تم رفع هذه النسبة إلى 27٪ في عام 2016. وعلى الصعيد المحلي، بادرت إمارتا أبوظبي ودبي إلى وضع أهدافهما المحلية للطاقة النظيفة في مزيج الطاقة، والذي تعتبر ركيزة أساسية لإدارة انبعاثات غازات الدفيئة.

الطاقة النظيفة بنسبة 24٪ وفقاً لرؤية الإمارات 2021

تم رفع هذه النسبة إلى 27٪ في عام 2016

3. باستثناء المصارف الكربونية الناتجة عن تغير استخدام الأراضي وال حراجة.

لا شك أن إنشاء نظام وطني متكامل لإدارة انبعاثات غازات الدفيئة يمثل ركناً أساسياً للخطة المناخية، وتجدر الإشارة إلى أن الدولة قد بذلت بالفعل جهوداً هامة في بناء قوائم جرد غازات الدفيئة حتى الآن،

وقد أظهرت تقدما متزايداً على الرغم من التحديات الكبيرة في جمع البيانات والتحقق من صحتها. وتشكل البيانات الرسمية المتراكمة المتعددة السنوات للفترة بين عامي 1994 و2014 أساساً للفهم المبكر لمسار الانبعاثات في الدولة، وتتيح فرصة للنهوض بالنظام وضمان جودة البيانات. وفيما يلي بيانٌ بمستوى التقدم المحرز حتى الآن:

- قدرت الدولة حجم انبعاثات غازات الدفيئة على المستوى الوطني للسنوات 1994، و2000، و2005 ، و2012 ، و2013، و2014. وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة البيانات الثلاثة الأولى أُستخدمت لإعداد البلاغات الوطنية إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في حين قامت وزارة الطاقة بجمع مجموعة البيانات الثلاث الأخيرة من أجل تطوير نظام الجرد الوطني الخاص بانبعاثات غازات الدفيئة سنوياً.
- أنجزت إمارة أبوظبي جردين شاملين لانبعاثات غازات الدفيئة على مستوى الإمارة لعام 2010 و 2012. وقد تضمن تقريرا الجرد توقعات لحجم انبعاثات غازات الدفيئة حتى عام 2030 على أساس طريقتين لحساب التوقعات وهما: سيناريو تقدير الانبعاثات وفقا لنهج (العمل كالمعتاد) ، وسيناريو تقدير الانبعاثات وفقاً لخطط التنمية المستقبلية وإجراءات إضافية لتخفيض الانبعاثات.
- على الرغم من وجود مستوى معين من تبادل المعلومات بين مشاريع الجرد على مستوى أبوظبي وعلى المستوى الوطني، إلا أنه لا توجد منهجيات وترتيبات متفق عليها بشكل مشترك لجمع وتقدير والتحقق من البيانات بين العمليتين.

أهداف تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة وأهداف الطاقة النظيفة	الهيكل الحالي للنظام الوطني لجرد الانبعاثات
• رفع نسبة مساهمة الطاقة النظيفة في مزيج الطاقة إلى 24٪ بحلول عام 2021 (وفقا للأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021) • توليد 50٪ من الكهرباء من مصادر الطاقة النظيفة بحلول عام 2050 (استراتيجية الإمارات للطاقة 2050) • أبوظبي: توليد 7٪ من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2020 • دبي: توليد 7٪ من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2020 ويرتفع الهدف إلى 25٪ بحلول عام 2030 ثم إلى 75٪ بحلول عام 2050 (استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050)	• وزارة الطاقة هي الجهة المعنية حالياً عن النظام الوطني لجرد انبعاثات غازات الدفيئة، وإعداد بيانات الجرد الوطني للسنوات 2012 (نشر التقرير في 2014)، و2013 (2015) و2014 (2016).

الفرص

تمتلك الدولة المقومات اللازمة لاستحداث نظام وطني قوي موثوق به لإدارة انبعاثات غازات الدفيئة،

إذ يجري حالياً تنفيذ عدد كبير من المبادرات التي تسهم على نطاق واسع في تحقيق أهداف التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة، مع التركيز على إجراءات رفع مساهمة مصادر الطاقة النظيفة في مزيج الطاقة والكفاءة في استخدام الطاقة. ومن المتوقع أن ينهض نظام الإدارة بما يلي:

- تعزيز المواءمة والتنسيق بين مختلف الاستراتيجيات والخطط والسياسات المرتبطة.
- دعم برامج التغير المناخي والنمو الأخضر القائمة وضمان نجاحها.
- تحسين آليات الرصد والإبلاغ والتحقق.
- ترسيخ ريادة الدولة في مجال العمل المناخي عالمياً.

يعد توقيت إنشاء النظام مناسباً للغاية، إذ يجري العمل على المستوى الدولي على الاتفاق على أسس لمواجهة التغير المناخي بعد عام 2020 بموجب اتفاق باريس، ويتطلب ذلك من مجموعات البلدان النامية التقيد بمتطلبات الإبلاغ الأكثر تفصيلا مثل ما يلي:

- تقارير المستجدات لفترة السنتين (BURs) التي تحتوي على تقارير الجرد الوطني، ومعلومات عن إجراءات التخفيف من الانبعاثات، بما في ذلك الاحتياجات المطلوبة والدعم المقدم، إما كجزء من البلاغات الوطنية عن سنوات تقارير المستجدات المطلوبة أو عن أي سنوات أخرى ضمن أي إبلاغ مستقل بالمستجدات.
- على المدى الطويل، قد تدرس الدولة إعداد نماذج أكثر دقة من تقارير الجرد، مثل جداول نموذج الإبلاغ الموحد التي تحتوي على بيانات السلاسل الزمنية الموحدة، وتقارير الجرد الوطني السنوية التي تحتوي على معلومات شفافة وتفصيلية بما في ذلك المنهجيات ومعلومات المصدر، والترتيبات المؤسسية لتطوير نظام الجرد.

يتيح استحداث نظام متكامل للرصد والإبلاغ والتحقق فرصة لتحسين تبادل البيانات والمعلومات، والتنسيق بين مختلف القطاعات بشأن العمل المناخي. ونظراً لعدم وجود إطار موحد للرصد والإبلاغ والتحقق، يمثل هذا الوضع نقطة انطلاق لتطوير سياسة الجرد، من خلال التركيز على وضع المبادئ التوجيهية الوطنية للرصد والإبلاغ والتحقق وتطبيقها. كما سيوفر إطار الرصد والإبلاغ والتحقق أداة فعالة لتقييم إجراءات التخفيف من آثار التغير المناخي باستخدام المنهجيات المعترف بها عالمياً.

مسار المرحلة المقبلة

سيشمل نظام إدارة انبعاثات الغازات الدفيئة جميع القطاعات الاقتصادية مثل الطاقة والنقل والمواصلات والمباني والصناعة والنفايات والزراعة، وسيستند إلى تحليلات دقيقة، بتطبيق أفضل الممارسات العالمية، وتحديد معامِلات انبعاثات محلية.

الإجراءات الفورية (2020)

تحديث نظام الجرد الوطني: وذلك من خلال إجراء عملية تحديث بمشاركة العديد من الأطراف المعنية على مدار عدة سنوات، بحيث تنطوي على التعلم التكراريّ، وتوضيح الترتيبات التعاونية المشتركة على المستوى المحلي بين الإمارات، وتبادل البيانات المشتركة بين الوكالات، وإدارة تقارير الجرد المنشورة من أجل إتاحة البيانات للأطراف المعنية.

الإجراءات طويلة الأجل (2030-2050)

تطوير نظام وطني لإدارة التغير المناخي: الذي سيكون مستودعاً لكافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالمناخ والدراسات الفنية، ونظاماً وطنياً موحداً متاحاً لصناع السياسات والممارسين والباحثين والجمهور.

تم اقتراح أربع مجموعات بيانات لتكون المكونات الأساسية للنظام الوطني لإدارة التغير المناخي وهي:

1. بيانات جرد إجراءات التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معها والتي تخضع للتحديث دورياً في ضوء أحدث التقنيات والبيانات
2. قائمة تقنيات ومبادرات التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة
3. بيانات شاملة حول مخاطر التغير المناخي وقابلية التأثر بها، وقائمة مبادرات التكيف مع التغير المناخي
4. المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الأخضر

2-2 برامج وطنية للتكيف مع التغير المناخي

خلفية عامة

تكشـف تقارير النمذجة المناخية عن توقعات ارتفاع درجة الحرارة مسـتقبلا في دولة الإمارات. ويتضمن الفهم الأولي للتغيرات في مناخ الدولة ما يلي:

1. ارتفاع درجات الحرارة أعلى من معدلها السنوي بدرجتين – ثلاث درجات مئوية بحلول 2060 - 2079 [4]
2. ارتفاع نسبة الرطوبة بنسبة 10٪ أعلى من منطقة الخليج العربي بأكملها بحلول 2060 - 2079 [5]
3. زيادة المعدل السنوي لهطول الأمطار بحوالي 50-100 ٪ في دبي والشارقة والإمارات الشمالية
4. ارتفاع درجة حرارة سطح البحر بحوالي 1-2 درجة مئوية بحلول نهاية القرن [6]

تؤثر المخاطر المرتبطة بالمناخ على المساعي والجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة في سبيل تحقيق طموحاتها التنموية. وتتضمن هذه المخاطر: ارتفاع درجة الحرارة، والإجهاد المائي، وهطول الأمطار الغزيرة، واشتداد العواصف الرملية والترابية، ولن يقتصر تأثير هذه المخاطر، إن لم يتم إدارتها والتعامل معها بالفعالية المرجوةوالتي قد تضر المناطق الساحلية، والصحة العامة، وإنتاجية العمل، والأمن الغذائي، والسياحة، والبنية التحتية. ولا يمكن الحيلولة دون وقوع هذه العواقب إلا عن طريق بذل مجموعة من الجهود المُنهجة طويلة الأجل للتخفيف من الانبعاثات والتكيف مع التغير المناخي.

تنظر الدولة إلى التكيف مع التغير المناخي باعتباره ضرورة وليس خياراً. وحتى لو توقف الاقتصاد العالمي عن التسبب في انبعاث غازات الدفيئة في هذه اللحظة، فإن غازات الدفيئة المتراكمة في النظام المناخي ستستمر في التأثير على رفاه السكان والنمو الاقتصادي والبيئة. ومن ثم، أصبحت الحاجة إلى إدماج برامج واستراتيجيات مواجهة آثار تغير المناخ في السياسات وخطط التنمية عنصراً بالغ الأهمية لإدارة المخاطر الحالية والمستقبلية وتحويلها إلى فرص تنموية.

يجري بالفعل تنفيذ عدة مبادرات للتكيف مع التغير المناخي، بيد أنه لا ينظر إليها في سياق هذه الظاهرة أو في نطاق التنمية الخضراء. ولا تسلط بعض المبادرات المرتبطة بالحد من مخاطر الكوارث أو إدارة الأزمات أو الطوارئ على مستوى الدولة الضوء الكافي على مدى ارتباطها بالتغير المناخي، على الرغم من وضوح تلك العلاقة. وقد بذلت الدولة جهوداً مكثفة للتكيف مع التغير المناخي على الصعيد الوطني، ولكن يتعين القيام بالمزيد من العمل على هذا الصعيد.

يتعين توسيع نطاق إجراءات التكيف مع التغير المناخي بحيث تتناسب مع نطاق وعمق جهود التخفيف التي تبذلها الدولة، إذ لا تزال تقييمات المخاطر وتقدير مستوى الهشاشة في مراحلها الأولى في قطاعات مختلفة، ولا تستند حالياً إلى خطة عمل شاملة. وعلاوة على ذلك، يجب تقييم إمكانيات النمو الاقتصادي التي يمكن تحقيقها جراء تنفيذ إجراءات التكيف مع التغير المناخي.

4. مبادرة أبوظبي للبيانات البيئية، 2015. تقرير النمذجة المناخية الإقليمية.
5. مبادرة أبوظبي للبيانات البيئية، 2015. النمذجة المناخية الإقليمية للمحيطات.
6. مبادرة أبوظبي للبيانات البيئية، 2015. نتائج المشروع الفرعي للنمذجة الإقليمية للمحيطات، برنامج التغير المناخي المحلي والوطني والإقليمي

الفرص

تمثل زيادة القدرة على التكيف مع التغير المناخي ركيزة أساسية لتحقيق رؤية الإمارات 2021. وستعمل الإجراءات المصممة خصيصاً للتكيف على تقليل فرص تعرض الدولة للآثار السلبية الناتجة عن التغير المناخي، وستعزز القدرة على تحويلها إلى فرص تنموية.

من المتوقع أن يسهم التخطيط للتكيف مع التغير المناخي في إرساء الأسس لعلوم المناخ، ما يؤدي إلى تسهيل عملية اتخاذ القرارات المدروسة القائمة على الأدلة العلمية، وستعزز من توافر وموثوقية البيانات المتعلقة بالمخاطر المناخية، وذلك بالتعاون على نحو واسع النطاق مع الأطراف المعنية على المستويين المحلي والاتحادي.

ستساعد إجراءات التكيف مع التغير المناخي على إيجاد:

- مجتمع مبني على المعرفة (تحسين نظم بيانات التغير المناخي).
- مجتمع متعلم وصحي (انخفاض تأثير التغير المناخي على صحة الإنسان، وبالأخص دعم المجموعات الأكثر عرضة لهذه الآثار).
- اقتصاد أخضر مرن وتنافسي (تعزيز قدرة قطاع التمويل على استيعاب وتحمل الصدمات المناخية).
- نظم إيكولوجية مستدامة وصحية (تدعيم قدرة النظم الإيكولوجية على مواجهة عوامل الإجهاد الناجمة عن النشاط البشري).
- تعزيز المنافع المشتركة الناجمة عن إجراءات التخفيف والتكيف من خلال عزل الكربون من الغطاء النباتي الساحلي والبحري (الكربون الأزرق).

مسار المرحلة المقبلة

سـيتم تحديد القطاعـات ذات الأولوية، وخاصة تلك التـي يمكن فيها تحقيق فوائـد مشـتركة بين إجراءات التخفيـف والتكيف على المـدى القصير، وذلك في ضـوء الطبيعـة التكميليـة لإجـراءات التخفيـف في الحد من آثـار ظاهرة التغـير المناخي على مسـتوى المصـادر، ودور إجـراءات التكيـف في التصدي للعواقب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية السلبية لهذه الظاهرة.

وعلى المدى الأطول، ستُوجه الجهود نحو تنظيم إجراءات التكيف وتعميمها في خطط التنمية المستقبلية على المستويات الوطنية والمحلية والقطاعية.

الإجراءات الفورية (2020)

تشكيل مجموعة عمل فنية معنية بالتكيف مع التغير المناخي على المستوى الوطني: سيبدأ مجلس الإمارات للتغير المناخي والبيئة في تعيين ممثلين في مجموعة العمل مع إسناد المهام التالية إليهم:

- تأكيد الاحتياجات البحثية من أجل إجراء تقييم وطني للمخاطر المرتبطة بالتغير المناخي.
- تقييم الاحتياجات الحالية المطلوبة لتعزيز القدرات وتطوير مهارات الموظفين.
- تسهيل عملية تطوير حلول التكيف حسب القطاع، بناءً على نتائج التقييم الوطني لمخاطر التغير المناخي.
- توفير الخبرات والمعارف إلى الجهات المُنفِّذة.

تتمثل الخطوة الأولى في إجراء تقييم وطني شامل للمخاطر المرتبطة بالتغير المناخي على أساس الدراسات القائمة بشأن الآثار والمخاطر المناخية، وذلك لاتخاذ قرارات قائمة على أدلة بشأن إجراءات التكيف، مع العلم بأنه لم يتم حتى الآن إجراء تقييم شامل للمخاطر على المستوى الوطني في الدولة، إذ اقتصر إجراء تقييمات المخاطر والحلول المتعلقة بتغير المناخ محلياً على مستوى الإمارات. ومن المقرر تكرار إجراء التقييم الوطني بصورة منتظمة واستخدامه أساساً لتحديث الخطة الوطنية، وتضمين إجراءات إضافية ذات أولوية استناداً إلى أحدث الأدلة.

تعميم إجراءات التكيف في السياسات الحالية والمستقبلية: ينطوي تعميم إجراءات التكيف مع آثار ومخاطر التغير المناخي على دمج تقييم خدمات النظم الإيكولوجية، ومخاطر تغير المناخ، وإجراءات التكيف في سياسات التخطيط الحالية على الصعيدين الوطني والمحلي.

تعزيز وتحسين أنظمة رصد التغير المناخي: تحرص الدولة على تعزيز أنظمة الرصد والمراقبة المطلوبة لتتبع المتغيرات المناخية.

الإجراءات طويلة الأجل (2030-2050)

إرساء ركيزة أساسية للتكيف ضمن النظام الوطني لإدارة التغير المناخي: سيتم إنشاء بوابة إلكترونية توحد الجهود الوطنية المبذولة من أجل التكيف مع التغير المناخي، وستكون هذه البوابة مستودعاً لجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمناخ والدراسات التقنية، بما في ذلك الدراسات المتعلقة بتغير المناخ في دولة الإمارات، وستكون البوابة متاحةً للجمهور وستعمل أيضا على تعزيز القدرات وتضمين آليات التكيف المحلية ذات الصلة.

المراجعة الدورية لأنشطة التكيف من أجل تحديث الخطة الوطنية: ستقوم وزارة التغير المناخي والبيئة بإجراء عملية جرد وطنية لفترة سنتين لمشاريع ومبادرات التكيف المنفذة عبر مختلف القطاعات من خلال عملية تشاركية شاملة، وذلك من أجل معرفة التقدم المحرز في مجال التكيف مع التغير المناخي، وتحديد الثغرات في القدرات التي يتعين معالجتها في دورة التخطيط المقبلة.

3-2 برنامج التنويع الابتكاري بمشاركة القطاع الخاص

خلفية عامة

يمثل بناء قطاع بيئة ذكي من الناحية المناخية أحد نقاط الانطلاق الرئيسـية التي ستمكن الدولة من النهوض بأجندة التنوع الاقتصادي،

إذ سيعمل تعزيز قطاع الصناعات الخضراء والتوسع في استخدام التكنولوجيا الخضراء والاستثمار في الطاقة النظيفة والمتجددة على فتح آفاق جديدة من شأنها المساهمة في التخفيف من الانبعاثات والتكيف مع التغير المناخي بالإضافة إلى دعم جهود تنويع النشاطات الاقتصادية في الدولة. من هذا المنطلق، تقود الحكومة الاتحادية حالياً سياسة قوية للتنويع الاقتصادي، بدعم قوي من الجهات الحكومية المحلية في كل إمارة

يتعين على القطاع الخاص المشاركة بأدوار أكثر فعالية في التحول نحو اقتصاد أخضر متنوع. إذ أنه يتوقع من القطاع الخاص أن يصبح مصدراً للابتكار في مجال التكنولوجيا، وريادة الأعمال، وتطوير نماذج الأعمال التجارية، ورافداً للمستثمرين الداعمين للتنويع الاقتصادي. إلا أن نقص السياسات واللوائح الداعمة لدور القطاع الخاص يمثل تحديا من الواجب التعامل معه.[7]

الإطار الحالي للسياسة الاتحادية	الهيكل الحالي للنظام الوطني لجرد الانبعاثات
• تحدد رؤية الإمارات 2021 أهدافها المتمثلة في خلق «اقتصاد مستدام ومتنوع»، فضلاً عن «اقتصاد معرفي تنافسي عالي الإنتاجية».	• تعزز استراتيجية دبي الصناعية 2030 الصناعات التحويلية التي تراعي البيئة وكفاءة استهلاك الطاقة من خلال الحد من استهلاك الطاقة وملوثات التصنيع ودعم مبادرات الاقتصاد الأخضر.
• تسلط مبادرة «اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة» الضوء على الاستثمار والتكنولوجيا الأخضرين.	• تحدد الاستراتيجية الصناعية لإمارة أبوظبي 2011–2015 هدف الإمارة لرفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من 41٪ في عام 2005 إلى 64٪ بحلول عام 2030؛ وبالتالي يعتبر دفع عجلة تطور وازدهار الصناعات التحويلية أولوية رئيسية.
• تغطي الأجندة الخضراء التنويع بصورة أساسية من خلال برنامج التنويع الأخضر وبرنامج السلع والخدمات البيئية.	
• تدعو الاستراتيجية الوطنية للابتكار إلى ضرورة تضمين الابتكار التكنولوجي والمنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة في اقتصاد السوق الأخضر.	
• يركز الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة على «الصناعة والابتكار والبنية التحتية»، بينما يركز الهدف 12 على «الاستهلاك والإنتاج المسؤولين».	

7. استناداً إلى نتائج ورشة عمل الأطراف المعنية في القطاع الخاص في أغسطس 2016.

سيعمل تعزيز قطاع الصناعات الخضراء على دعم جهود تنويع النشاطات الاقتصادية في الإمارات والمساهمة في التخفيف من الانبعاثات والتكيف مع التغير المناخي.

الفرص

سوف تساهم جهود تعزيز الصناعات الخضراء في المحافظة على ريادة الدولة ومزاياها التنافسية في مجال التنويع الاقتصادي في منطقة الخليج العربي. تتبوأ دولة الإمارات موقع الصدارة من حيث التنويع الاقتصادي في المنطقة (بلغت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 68.6٪ في عام 2014).

وسيعتمد بروز هذه الميزة على فعالية القطاع الخاص في المساهمة في قطاع الاقتصاد الأخضر، ومن المتوقع أن يستفيد المبادرون في هذا القطاع من اكتساب ميزة تنافسية في السوق حيث تفضل الاتفاقات التجارية بشكل متزايد المنتجات والخدمات الخضراء.

ستحد الصناعات الخضراء من الانبعاثات الصناعية، وستوفر في الوقت نفسه المزيد من الفرص الاقتصادية. لذلك، يتعين اتخاذ إجراءات حكومية موجهة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة والممارسات الصناعية، وذلك بالنظر إلى أن تكلفة التقنيات منخفضة الكربون أصبحت أكثر تنافسية.

سيؤدي «تخضير» القطاعات القائمة واستحداث قطاعات جديدة إلى تأثيرات غير مباشرة على قطاعات أخرى. ويعد فتح باب الفرص في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية السبيل المنشود لتعزيز النمو الاقتصادي والقدرة على التكيف مع التغير المناخي في الدولة، وذلك من خلال استحداث عمليات مبتكرة لتقديم السلع والخدمات، أو من خلال تعزيز الأداء البيئي والتقليل من العوامل الخارجية ضمن سلسلة القيمة.

ستمكن أجندة التنويع الأخضر في الدولة من تحقيق أهدافها الإنمائية الأوسع نطاقاً في إطار رؤية الإمارات 2021. وتنظر الشركات إلى العمل المناخي باعتباره فرصة لإيجاد أسواق جديدة للمنتجات والخدمات المبتكرة، ولكن ما زال هناك المزيد من الجهود التي يتعين بذلها.

سيعمل تعزيز الدعم الحكومي للصناعات الخضراء على إيجاد بيئة أكثر تمكيناً للقطاع الخاص. ويمكن للحكومة زيادة الدعم التشريعي، والحد من مخاطر الاستثمار المرتبطة بالمناخ، واتخاذ الخطوات المناسبة لتسويق المنتجات والتقنيات الخضراء.

مسار المرحلة المقبلة

سيوفر البرنامج المقترح لسياسات التغير المناخي منصة تمكن القطاع الخاص من التصدي لتحديات الاستدامة، وتضمين إجراءات حكومية ملموسة لدعم الأعمال التجارية سعياً إلى: تخضير الممارسات القائمة على مستوى القطاعات المعنية (مثل: تحسين كفاءة استخدام الطاقة، واستحداث أنظمة إعادة تدوير النفايات)، واستحداث أو توسعة القطاعات الخضراء المتكيفة مع التغير المناخي (مثل: الأجهزة الإلكترونية ذات الكفاءة العالية، وصناعة الأغذية المستدامة، وإدارة سلسلة التوريد العالمية الخاصة بها).

الإجراءات الفورية (2020)

توطيد الشراكات بين القطاعين العام والخاص: يمكن تعزيز مشاركة أعمال وزارة التغير المناخي والبيئة من خلال الترويج لتنفيذ الخطة المناخية والأجندة الخضراء، بالتعاون مع الشركات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وضع سياسات حكومية فعالة لدعم القطاع الخاص: وبصورة أكثر تحديداً، يمكن أن تتضمن إجراءات السياسات الرامية إلى تعزيز القطاعات الخضراء ما يلي:

- إبرام اتفاقيات طوعية لحصر انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز الكفاءة.
- تدعيم التشريعات واللوائح الخاصة بالمشتريات العامة الخضراء.
- رفع المعايير البيئية للمنتجات والخدمات التي تدخل سوق الدولة.
- إصدار شهادات اعتماد للمنتجات والخدمات الخضراء ووضع علامات مميزة عليها.
- إعداد مبادئ توجيهية بشأن نظام الرصد والإبلاغ والتحقق من انبعاثات القطاع الصناعي.

بدء برنامج لتنمية القدرات، انطلاقاً مما يلي:

- تحديد الثغرات في القدرات لدى الجهات الفاعلة في الصناعة الخضراء، وخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (مثل: الحصول على التمويل الأخضر الابتكاري).
- وضع برامج مخصصة للتدريب والدعم الفني.
- رفع مستوى الوعي حول النماذج التجارية الناجحة على مستوى الدولة وتقييم عوامل النجاح.
- إقامة شراكات وطنية وعالمية من أجل تطوير قطاع أخضر مبتكر ومتكيف مع التغير المناخي.

الإجراءات طويلة الأجل (2030-2050)

يعد التنويع الأخضر مجال عمل مستمر، تدريجي وطويل الأجل. وتشمل الإجراءات ذات الأولوية التي يتعين اتخاذها في الفترة بين عامي 2030 و2050 ما يلي:

ترسيخ الشراكات طويلة الأجل بين الحكومة والقطاع الخاص في مجال تطوير الأسواق الخضراء وتسويق التقنيات المبتكرة: وتتضمن المجالات ذات الأولوية: أنظمة تكنولوجيا الطاقة الشمسية والطاقة البديلة، وتقنيات إدارة المياه وتحليتها، وتقنيات إدارة المخلفات، وتقنيات النقل الفعال، وغيرها من التقنيات الأخرى. وينطوي ترسيخ الشراكات بين القطاعين العام والخاص على تعزيز روح المبادرة والابتكار على مستوى الصناعة الخضراء من خلال نظام الدعم والإجراءات المناسبة.

توفير نظام دعم شامل للشركات الخضراء الناشئة والصغيرة والمتوسطة: بحيث يسهل هذا النظام حصول تلك الشركات والمؤسسات على التمويل، ويوفر التوجيه والتدريب التقني، ويتيح لها الفرص في القطاع العام والأسواق الخارجية.

دعم صادرات الشركات الخضراء: على أن يشمل الدعم تقديم أحدث الأبحاث والمعلومات عن الأسواق الخارجية والمعايير البيئية.

3. المرجعية: الأجندة الخضراء

تأتي الخطة الوطنية للتغير المناخي استكمالًا وامتداداً لمنظومة العمل القائمة في الدولة من خلال البناء على ما تم إنجازه في إطار سياسات النمو الأخضر والتنمية المستدامة.

ولعل أبرز ملامح هذا التوجه تتمثل في إمكانية استنساخ مجموعة واسعة من المبادرات القائمة للتخفيف من تداعيات التغير المناخي والتكيف معه في إطار الأجندة الخضراء لدولة الإمارات 2015–2030 أو على الأقل تطبيقها على نطاقٍ أوسع.

1-3 الخطة الوطنية للتغير المناخي والأجندة الخضراء

وتمثـل مبادرات الأجندة الخضراء لدولة الإمـارات – ذات الصلة بالتغير المناخي – المرجعية التي قامت عليها الخطة الوطنية للتغير المناخي. فالعديد من مبادرات الأجندة الخضراء، التي تسـتهدف بالأساس التخفيـف من آثار التغـير المناخي والتكيف معه، يمكن تكرارها أو توسـيع نطـاق تطبيقها في القطاعات التالية:

المياه والكهرباء

يعد تعزيز كفاءة الطاقة النهج الأكثر عقلانية للتحول للاقتصاد الأخضر، فتدابير الترشيد عادةً أقل كلفةً بكثير من الطرق الأخرى.

النفط والغاز

تسهم صناعة النفط والغاز بحوالي 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة. ورغم ما تكتسبه جهود تحقيق التنويع الاقتصادي من زخم متزايد، سيظل النفط الخام والغاز (الهيدروكربون) جزءًا هامًا من الاقتصاد الوطني، وهو ما يعني الأهمية الاستثنائية للتحسين المستمر لأداء هذا القطاع.

المباني

تستحوذ المباني على أكثر من 80٪ من جملة استهلاك الطاقة الكهربائية في دولة الإمارات. وتوجد حاليًا مجموعةٌ من التدابير ولوائح شروط ومواصفات البناء التي يمكن تطبيقها لزيادة كفاءة استخدام الطاقة في المباني، غير أن إعادة تأهيل المباني القديمة وتحديثها لا يزال يستلزم مزيدًا من الجهود. وعمومًا، فإن إمكانات توفير الطاقة والمياه في قطاع المباني كبيرة.

النقل

تمثل شبكة النقل التي تتيح التنقل السريع والفعال للأشخاص والسلع أحد الأسس التي تقوم عليها مكانة دولة الإمارات كمركزٍ لوجستي عالمي، وهو ما يعني أن إدارة انبعاثات غازات الدفيئة ذات الصلة بقطاع النقل سيكون له فوائد اقتصادية واجتماعية واسعة.

النفايات

تعتبر إدارة النفايات عاملًا هامًا في التخفيف من آثار التغير المناخي، خاصة في دولة الإمارات، التي تشهد نموًا اقتصاديًا وسكانيًا قويًا. وتستهدف الأجندة الخضراء رفع نسبة النفايات المعالجة إلى 75٪ بحلول عام 2021 وفق مستهدفات الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021.

التصنيع

تمثل الاستثمارات في قطاع التصنيع مداخل رئيسية لتحقيق التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات، ولكن معظم أنشطة التصنيع – خاصة إنتاج الألومنيوم والصلب والإسمنت – كثيفة الاستهلاك للطاقة، وبالتالي يمكنها الاستفادة من أنظمة إنتاج أكثر كفاءة.

السياحة

باعتبارها إحدى أسرع وجهات السفر نموًا في العالم، يساهم قطاع الضيافة بدولة الإمارات بشكلٍ كبير في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد مع مساهمته في خلق فرص العمل وجذب الاستثمارات الرأسمالية. ولذلك، ينبغي إدارة النمو السريع لهذه الصناعة بفعالية من خلال ضمان تطبيق تدابير تحقيق الاستدامة.

الزراعة ومصائد الأسماك

الإمارات هي إحدى الدول المعرضة بشدة لتبعات التغير المناخي، ولذلك تكتسي الأنماط الزراعية ومصائد الأسماك القادرة على التكيف مع التغير المناخي أهميةً قصوى لضمان الأمن الغذائي والتصدي لتحديات رئيسية مثل قلة الأراضي الصالحة للزراعة وارتفاع درجات الحرارة والملوحة العالية وشح المياه والاعتماد المفرط على الواردات الغذائية.

الخدمات المالية

تتيح المساهمة المتزايدة للقطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات فرصًا كبيرة للاستفادة من الموارد المالية التي ستساعد على تنفيذ الإجراءات المناخية وتحويل هذه الاستثمارات إلى محركات نمو جديدة تدعم التنويع الاقتصادي.

2-3 التقدم الرئيسي المُحرز

أحـرزت دولة الإمـارات تقدمًا ملحوظًا في مسـيرتها نحو التحـول للاقتصاد الأخضر بفضل الانتشـار الواسـع للطاقة المتجددة في الدولة. ويتجلى ذلك في مجمع محمد بن راشـد آل مكتوم للطاقة الشمسية، وهو مشروع ضخم للطاقة الشمسـية يسـتهدف الوصول بقدرتـه الإنتاجية إلى 5،000 ميجـاوات بحلول عـام 2030، باسـتثمارات إجماليـة تصـل إلى 50 مليـار درهـم (13.6 مليار دولار).

وبمجرد اكتماله، يُتوقع أن يصبح المجمع أكبر مشروع للطاقة الشمسية في العالم في موقع واحد. وتدير إمارة أبوظبي بالفعل «محطة شمس 1»، وهي مشروع طموح لتوليد الطاقة الشمسية المركزة بقدرة إنتاجية تصل إلى 100 ميجاواط من الكهرباء، ما يكفي لاحتياجات نحو 20،000 منزل.

كذلك، أحرزت دولة الإمارات تقدمًا في مجال تحسين كفاءة الطاقة. وينطوي الاستثمار في كفاءة استخدام الطاقة على إمكانيات أعلى للإدارة الاقتصادية الفعالة لانبعاثات الكربون بالمقارنةً مع زيادة إمدادات الطاقة، ولهذا، تعد كفاءة الطاقة إحدى القضايا ذات الأولوية بالنسبة لدولة الإمارات. وقد شرعت دبي في تطبيق استراتيجيتها للطاقة النظيفة 2050، التي تهدف لخفض استهلاك الكهرباء والمياه بنسبة 20٪ بحلول عام 2020 و30٪ بحلول عام 2030. وتتمحور المبادرات الرئيسية في مجال كفاءة الطاقة حول تنظيم المباني الخضراء وإعادة تأهيلها، وتبريد المناطق، وإعادة استخدام المياه العادمة، والمعايير والملصقات الخاصة بالأجهزة وأنظمة الإضاءة.

دولة الإمارات تشيد مدنًا مستدامة. تضم «مدينة مصدر» في أبوظبي و«المدينة المستدامة» في دبي عددًا من تدابير الكفاءة في تصميم المباني وهندسة المناظر الطبيعية، كما أن إعطاء الأفضلية للتقنيات الذكية على تلك التقليدية في عمليات تقديم العطاءات يعد ضمن الإشارات القوية للأهمية التي تحظى بها «الكفاءة» على صعيد السياسات. ويعزز هذا التوجه أجندة التنويع الاقتصادي في البلاد، حيث يخلق المزيد من الطلب على المنتجات والخدمات والتكنولوجيا الخضراء. وفي الحقيقة، تعيد جهود دولة الإمارات في بناء المدن الخضراء تعريف منهجيات التخطيط الحضري، وتتيح لها أن تتبوأ مكانةً بارزة كمركزٍ عالمي للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا النظيفة، والشركات الخضراء الصغيرة والمتوسطة، والمكاتب الإقليمية للشركات متعددة الجنسيات، فضلًا عن المؤسسات الأكاديمية والبحثية والتنموية.

وفرت دولة الإمارات منبرًا دوليًا لمناقشة قضايا الاقتصاد الأخضر. تتولى دولة الإمارات توجيه دفة النقاش الدولي حول قضايا النمو الأخضر والتغير المناخي من خلال استضافة مؤتمرات رفيعة المستوى تجمع كبار صناع القرار والقادة حول العالم. وتشمل هذه المؤتمرات، على سبيل المثال لا الحصر، القمة العالمية للحكومات، وأسبوع أبوظبي للاستدامة، والقمة العالمية للاقتصاد الأخضر، والمؤتمر العالمي للشراكة من أجل الاقتصاد الأخضر.

وإضافةً إلى المحطات المفصلية المشار إليها آنفًا، يستعرض الجدول أدناه بعض أوجه التقدم الكبير الذي حققته دولة الإمارات في مساعيها لتحقيق النمو الأخضر سريع الاستجابة للتغير المناخي في إطار «الأجندة الخضراء».

المصدر: شركة مصدر

المصدر: المدينة المستدامة في دبي

المياه والكهرباء

- **تعديل تعرفة الطاقة الكهربائية:** تقوم هيئات المياه والكهرباء في جميع أنحاء الدولة بإجراء إصلاحات تتعلق بتعرفة استهلاك الطاقة
- **الإنارة العامة:** أصدرت أبوظبي أول دليل للمعايير والمواصفات الخاصة بالإنارة العامة في منطقة الشرق الأوسط يستهدف – حسب التقديرات – توفير 67٪ من الطاقة المستخدمة و80٪ من انبعاثات الكربون مقارنة بالممارسات والتقنيات الحالية.
- **عدادات ذكية:** تعيد الشبكات الذكية تعريف استهلاك الطاقة في دولة الإمارات، وقد تم تطبيق برنامجًا للقياس الذكي يستهدف أتمتة قراءة عدادات المياه والكهرباء. كما ستقوم دبي بتثبيت مليون عداد ذكي في الشقق والفلل خلال خمس سنوات.

النفط والغاز

- **الحد من حرق الغاز:** الإمارات هي أول دولة في المنطقة تتجه نحو تحقيق سياسة الحرق الصفري للغاز، وهي تنص حاليًا على أن العمليات التي تراعي سياسة الحرق الصفري للغاز ، وأن الحرق غير مسموح به إلا في الظروف القهرية.
- **التقاط الكربون وتخزينه:** سيتضمن مشروع مجمع حصيان للطاقة بتقنية الفحم النظيف بدبي، والمقرر الانتهاء منه بحلول عام 2023، شروطًا لدمج عمليات التقاط الكربون وتخزينه. وتعد شركة أبوظبي لالتقاط الكربون «الريادة»، أول منشأة لالتقاط الكربون واستخدامه وتخزينه في قطاع صناعة الحديد / الصلب، حيث ستسهم في التقاط ما يصل إلى 800،000 طن متري من غاز ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

المباني

- **استدامة:** «استدامة» هي المبادرة الأولى من نوعها في المنطقة العربية، كما تعد واحدةً من أكثر المبادرات التحولية تأثيرًا حتى الآن في تحسين كفاءة أداء المباني الجديدة في أبوظبي، حيث تسهم في تعزيز تصنيف الاستدامة في مراحل التصميم، والتخطيط، والبناء لكافة مشاريع التطوير الحضري الجديدة.
- **معايير البناء الأخضر:** وضعت دبي لائحةً إلزاميةً تحدد الشروط والمواصفات والمعايير الواجب مراعاتها فيما يتعلق بكفاءة استخدام الطاقة في جميع المباني وكذلك كفاءة الموارد كالمياه والمواد والنفايات. وقد شيدت المباني الاتحادية وفقًا لمعايير المباني الخضراء المطبقة في جميع أنحاء البلاد.
- **شركات خدمات الطاقة:** تأسست «شركة الاتحاد لخدمات الطاقة» لتسهيل إنشاء سوق لشركات خدمات الطاقة وتطوير مشاريع كفاءة الطاقة، مع التركيز على تقنيات الكفاءة، وإعادة تأهيل المباني، وتبريد المناطق، وبناء القدرات بهدف تحديث 30،000 مبنى بحلول عام 2030.

النقل

- **المواصلات العامة:** تسعى دولة الإمارات إلى رفع نسبة الاعتماد على المواصلات العامة وذلك من خلال تطوير البنية التحتية للمواصلات العامة
- **المركبات الخضراء:** من المتوقع أن ينمو أسطول دبي من سيارات الأجرة الهجينة الفاخرة ليصل إلى نصف سيارات الأجرة العاملة في الإمارة بحلول عام 2021، وهو عدد يقدر بنحو 4750 سيارة أجرة. وعلاوة على ذلك، فقد انتهت «هيئة كهرباء ومياه دبي» من تركيب 100 محطة شحن كهربائية في مواقع مختلفة مثل محطات الوقود ومواقف السيارات والمباني الإدارية.
- **معايير كفاءة استهلاك الوقود:** أعلنت دولة الإمارات في شهر سبتمبر عام 2016 عن معايير كفاءة استهلاك وقود المركبات المزمع تطبيقها عام 2017. وتعتبر خطة شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) و «مواصلات الإمارات» للاعتماد على الغاز الطبيعي المضغوط مثالًا على الدفع باتجاه التحول إلى استخدام الوقود النظيف.

النفايات

- **تحويل النفايات إلى طاقة:** يوجد حاليًا عددٌ من مرافق تحويل النفايات إلى طاقة في مرحلة الإنشاء أو بانتظار الموافقات في دولة الإمارات، ومن المتوقع أن تعالج هذه المنشآت سنويًا ما يصل إلى 2 مليون طن من النفايات الصلبة البلدية بحلول عام 2020.
- **إعادة تدوير النفايات:** تقود الشارقة المسيرة الطموحة لتحويل النفايات بعيداً عن المكبات بشكلٍ كامل، حيث تعالج شركة الشارقة للبيئة (بيئة) حوالي 100،000 طن من النفايات يوميًا، يعاد تدوير 67٪ منها.
- **إدارة المياه العادمة:** يجري حاليًا إنشاء شبكة ضخمة للصرف الصحي في أبوظبي، وستبلغ القدرة الاستيعابية لبرنامج تطوير النفق الاستراتيجي بالإمارة 1.7 مليون متر مكعب يوميًا بحلول عام 2030، وسيتم استخدام مياه الصرف المعالجة لأغراض الري في المدينة.

التصنيع

- **عمليات تصنيع أكثر مراعاةً للبيئة:** نجحت دبي في خفض كثافة غازات الدفيئة في الإنتاج بنسبة 12٪ خلال خمس سنوات.[8] ومن أهم العوامل التي ساهمت في تحقيق هذا النجاح جهود شركة الإمارات العالمية للألمنيوم في تحقيق الكفاءة الحرارية بنسبة 46–48 ٪ بفضل اعتماد التوليد المشترك للكهرباء وإعدادات الدورة المركبة لمحطات توليد الطاقة.
- **تحسين عمليات إنتاج الإسمنت:** شرع منتجو الإسمنت بدولة الإمارات في استخدام مواد صديقة للبيئة في تصنيع الخرسانة، وهو توجه تتجاوز منافعه الفوائد البيئية لتشمل تقليل التكلفة وإطالة عمر المنشآت.

السياحة

- **تنمية السياحة المستدامة:** في إطار المساعي الرامية لدمج مبدأ الاستدامة في الاستراتيجيات السياحية، تبنت إماراتا أبوظبي ودبي إطاراً للسياحة المستدامة، وطورتا أدلة إرشادية للفنادق الخضراء، كما أقرتا أيضًا جوائز للسياحة الخضراء.
- **تعزيز السياحة البيئية:** في الوقت الذي تمضي فيه البلاد نحو التحول إلى وجهة رئيسية لقطاعي الترفيه والأعمال، فإن تنويع خيارات السياحة البيئية بوجهاتٍ مثل «جزيرة صير بني ياس» و «محمية دبي الصحراوية» و «متنزه القرم الوطني بأبوظبي» يسهم في رفع الوعي العام والتقدير للنظم البيئية الثمينة التي تمتلكها دولة الإمارات.

الزراعة ومصائد الأسماك

- **الزراعة المائية (بدون تربة):** تبنت دولة الإمارات الزراعة المائية كنمط للتكيف مع المناخ الصحراوي الجاف، وذلك من خلال تعزيز كفاءة استخدام المياه وتحسين نوعية المحاصيل. وتتيح الزراعة المائية نمو المحاصيل في محاليل غنية بالمغذيات بدلًا من التربة، وهناك بالفعل 87 مزرعة تجارية في دولة الإمارات تستفيد من هذه الطريقة.
- **الزراعة العضوية:** أضفت دولة الإمارات الطابع المؤسسي على الزراعة العضوية من خلال اعتماد نظام لإصدار شهادات الاعتماد لكافة المنتجات الغذائية المحلية والمستوردة المنتجة بطريقة الزراعة العضوية. وتوفر المزارع العضوية الكثير من فرص العمل من خلال التواصل المباشر مع المراكز والأسواق التجارية وتجار التجزئة لإنشاء سوق دائمة للأغذية العضوية.

الخدمات المالية

- **مبادلة للاستثمارات المالية:** يُستَثمَر جزء من صندوق مبادلة في مجموعة واسعة من شركات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة لتمكينها من تحقيق كامل إمكاناتها بما يتماشى مع رسالة الشركة وأهداف التنمية الشاملة لدولة الإمارات.
- **صندوق دبي الأخضر:** سيدعم الصندوق تنفيذ البرامج والمشروعات القابلة للتطبيق لتعزيز الاقتصاد الأخضر بقيمة إجمالية تبلغ 100 مليار درهم (27 مليار دولار)، بهدف توفير رأس مال أولي يضاف إلى موارد المستثمرين المحليين والدوليين لتسريع استيعاب المنتجات والخدمات الخضراء.

8. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة البيئة والمياه، 2014 – تقرير حالة الاقتصاد الأخضر بدولة الإمارات العربية المتحدة.

4. أدوات التمكين: وسائل التنفيذ

يعتمد نجاح الخطة الوطنية للتغير المناخي في تحقيق مخرجاتها الأساسية على عدد من المحفزات الرئيسية

من بينها التمويل، وبناء القدرات، والحوكمة، والمتابعة والتقييم، والتثقيف والتواصل، والتعاون الدولي. وتعد الاستفادة من أدوات التمكين الرئيسية المذكورة شرطًا أساسيًا للتنفيذ الفعال للخطة الوطنية للتغير المناخي.

1-4 التمويل الأخضر المبتكر

لا يتوقف التمويل الأخضر المبتكر عن اكتساب المزيد من الزخم بدولة الإمارات، ولكن لا تزال هناك حاجة لتطبيق أطر وسياسات وأنظمة تسهل الربط بين المشاريع القابلة للتمويل والممولين. وفي هذا الصدد، أبرزت المؤسسات المالية تحديات أخرى شملت المخاطر العالية للاستثمارات الخضراء، وفترة الاسترداد الطويلة، وربحية المشاريع الخضراء.

ويشكل التوجه الإيجابي السائد نحو تعزيز الاستدامة القوة المحركة وراء تزايد عدد المؤسسات المالية الإماراتية التي تقدم منتجات وخدمات التمويل الأخضر، وهو ما يتجلى بوضوح في الدمج المنهجي لمفاهيم الاستدامة في عملياتها وإجراءاتها الاعتيادية. كما ينظر إلى التغير المناخي، والظواهر المناخية القاسية والعوامل البيئية باعتبارها مخاطر رئيسية تمثل تهديدًا للشركات وقطاع الأعمال. وتتنوع الدوافع المحفزة للتمويل الأخضر في دولة الإمارات بين الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية المؤسسية، وخفض التكاليف وتحسين الكفاءة والسمعة، وتعزيز قيمة العلامة التجارية.[9]

الاعتبارات الحكومية

تسليط الضوء على نوعية الدعم أو التسهيلات العاجلة التي يمكن أن تقدمها الحكومة لتوسيع وتسريع استيعاب التمويل الأخضر في دولة الإمارات، وفيما يلي بعض العوامل المهمة: (1) توفير بيئة تمكينية مستقرة وذات مصداقية عن طريق تحسين اتساق السياسات وتنسيقها، (2) ووضع أنظمة وحوافز ملائمة للتقنيات الخضراء، (3) ودعم تطوير قدرات رواد الأعمال وأصحاب المشاريع والمؤسسات المالية الخضراء.

اعتبارات المؤسسات المالية

أصبحت المواءمة بين الأهداف التجارية وتحقيق الاستدامة الاجتماعية والبيئية الأوسع نطاقا أمرًا ضروريًا لا غنى عنه. ويتعين على المؤسسات المالية أن تتبنى نهجًا جديدا للتقليل من مخاطر التراخي في اتخاذ ما يلزم من إجراءات وزيادة فرص قطاع الأعمال الصديقة للبيئة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق: (1) تبني رؤيةٍ واضحةٍ تضع الاستدامة في صميم استراتيجية الشركات، (2) وضمان أرفع مستويات الالتزام بالاستدامة، (3) وتعزيز المساءلة والشفافية بشأن قضايا الاستدامة في أوساط الإدارة العليا، (4) والقيام بحملات تثقيف وتواصل شاملة على كافة المستويات. وكخطوة أولى، تعهدت أكثر من 30 مؤسسة مالية – تتخذ من دولة الإمارات مقرًا لها – بالالتزام بدعم التمويل الأخضر المبتكر بموجب «إعلان دبي بشأن التمويل المستدام» الذي تم التوقيع عليه وإطلاقه في «الدورة 14 لاجتماع الطاولة المستديرة العالمي للمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة»، التي استضافتها دبي في أكتوبر 2016.

9. الإمارات العربية المتحدة، وزارة البيئة والمياه، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومبادرة التمويل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2015. حالة التمويل الأخضر في دولة الإمارات العربية المتحدة: أول استبيان وطني عن مساهمات المؤسسات المالية في الاقتصاد الأخضر.

2-4 بناء القدرات

تبدو آفاق فرص العمل والطلب على كفاءات جديدة في مجالات الاقتصاد الأخضر واعدة، لكنها تتطلب توفير وتطوير مجموعةٍ من المهاراتٍ المناسبة.

فمن المتوقع بحلول عام 2030 أن يوفر الاقتصاد الأخضر في دولة الإمارات حوالي 160،000 فرصة عمل جديدة. وبالتزامن مع ذلك، سيشهد قطاع التوظيف والعمالة تحولًا من القطاعات التقليدية إلى القطاعات سريعة النمو، التي تساعد على النهوض بالجهود الرامية للتخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه، مثل الطاقة النظيفة والصناعة الخضراء والسلع والخدمات البيئية. وستخلق العديد من هذه الفرص وظائف خضراء ذات قيمة مضافة عالية، ولكنها ستتطلب بالمقابل مستوى أكثر تطورًا من المهارات والخبرات التقنية.

وبالتالي، فإن الوفاء بمتطلبات الاقتصاد الأخضر القائم على المعرفة يستلزم بناء قدرات القوى العاملة في البلاد، وهو ما يستتبع إعادة توجيه أنظمة التعليم والتدريب لتلبية الاحتياجات الناشئة لسوق العمل. وقد كُرِّست بعض الأنشطة القائمة في دولة الإمارات بالفعل لإعداد القوى العاملة المستقبلية لتلبية احتياجات الاقتصاد الأخضر من خلال برامج تعليمية، أبرزها: مبادرة «أجيالنا»، وهو برنامج مشترك بين وزارة التغير المناخي والبيئة ووزارة التربية والتعليم لوضع مناهج دراسية متعلقة بالاستدامة البيئية، ومبادرة «الحرم الجامعي المستدام» التي أطلقتها هيئة البيئة– أبوظبي، وبرنامج «سفراء الكربون» الذي أطلقته هيئة كهرباء ومياه دبي بالتعاون مع مركز دبي المتميز لضبط الكربون (كربون دبي)، وبرنامج «القادة الشباب لطاقة المستقبل»، وبرامج متنوعة لبناء القدرات ينظمها «المعهد العالمي للنمو الأخضر»، وما يقرب من 20 مقررًا دراسيًا تتعلق بالاستدامة تقدمها مؤسسات التعليم العالي في المرحلة الجامعية وبرامج الدراسات العليا.

الاستفادة من المواهب المحلية الشابة

اتساقًا مع أهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين الشباب واستراتيجية التوطين، يركز نهج بناء القدرات في دولة الإمارات لمواكبة متطلبات التغير المناخي أيضا على الشباب. ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن سكان دولة الإمارات العربية المتحدة عمومًا هم من فئة الشباب، وقد حققت نسبة السكان في سن العمل (الذين تتراوح أعمارهم بين 15–64 سنة) نموًا بمعدل 25٪ بين عامي 2000 و2015، ومن المتوقع أن يتواصل نمو هذه الشريحة. وبالتالي، فإن بناء القدرات والمهارات الفنية والإدارية والمهنية يعد أمرًا بالغ الأهمية لإعدادهم لأدوار ومسؤوليات أكثر اخضرارا في المستقبل.

التقييم الشامل للاحتياجات في مجال القدرات

تحتاج دولة الإمارات إلى تقدير الفرص المحتملة وتحويل العمالة من القطاعات التقليدية إلى قطاعات جديدة سريعة النمو مثل الطاقة النظيفة والصناعة المتقدمة والسلع والخدمات البيئية، ليشكل ذلك أساسًا لخارطة طريق واضحة المعالم تحدد المتطلبات المنتظرة، على صعيد المهارات والقوى العاملة، وتحشد الجهود نحو تحقيقها.

التعاون الوثيق بين الأوساط الأكاديمية والقطاعات الخضراء

بلغ مستوى غياب التوافق والتنسيق بين سوق العمل والقطاع التعليمي حدًا لا يستهان به وهو وضع يجب معالجته لتسهيل التحول الناجح نحو اقتصاد أخضر. وعليه، يصبح تشجيع البرامج التدريبية الموجهة لتلبية احتياجات الاقتصاد الأخضر، وتعزيز الأساس الفكري للتقنيات والخدمات الخضراء، ورفع مستوى مناهج التعليم العالي أمرًا حتميًا لا فكاك منه.

3-4 الحوكمة والمتابعة والتقييم

سـيتولى «مجلـس الإمارات للتغير المناخـي والبيئة» الإشـراف على تنفيذ الخطـة الوطنية للتغير المناخي، باعتباره مجلسًـا للحوكمة يضم ممثلين مـن القطاعين الحكومي الاتحادي والمحلي إضافة إلى القطاع الخاص. وسـتتولى «وزارة التغير المناخـي والبيئة» مهام الأمانة العامة للمجلس.

يقوم هيكل الحوكمة المقترح على نهجٍ متعدد القطاعات يضم العديد من الأطراف المعنية من خلال إشراك مختلف الجهات . وسيجمع الفريق الفني العامل المزمع تشكيله عددًا كبيرًا من الجهات الفاعلة بالقطاعين الحكومي والخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وسيتولى مجلس الإمارات للتغير المناخي والبيئة المسؤولية التنفيذية لرصد التقدم المحرز في الخطة واعتماد أنشطة تنفيذها.

تحدد الخطة الوطنية للتغير المناخي المهام الأساسية اللازمة لضمان إنشاء نظام فعال للرصد والتقييم يحقق النتائج المرجوة منه على النحو التالي:

- جمع البيانات
- استخدام أدوات ومنهجيات سليمة لمعالجة البيانات وتحليلها
- إبلاغ النتائج وإتاحتها لصناع القرار
- إدارة دورة برنامج السياسات، ودمج عمليات مراجعة الأداء والاستفادة من الملاحظات التقييمية للأطراف المعنية

ستتولى "وزارة التغير المناخي والبيئة" المسؤولية الأساسية لرصد وتقييم الخطة الوطنية للتغير المناخي عبر الإجراءات التالية:

- تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية وتتبعها
- التنسيق بين الكيانات والهيئات التي تتمتع بعضوية مجلس الإمارات للتغير المناخي والبيئة بخصوص مدخلات البيانات وآخر المستجدات بشأن التقدم المحرز
- إعداد تقارير مرحلية شاملة ومنتظمة بشأن التقدم المحرز
- إبلاغ الأطراف المعنية بأهم المستجدات بشأن التقدم المحرز

4-4 التثقيف والتواصل

تمثـل الحملات الفعالة للتثقيف والتواصل بشـأن التغير المناخي أحد المكونات الأساسية للخطة الوطنية للتغير المناخي.

وتستهدف هذه الحملات تحقيق فهم أوسع وأدق لمفهوم التغير المناخي وآثاره في دولة الإمارات. وعلاوةً على ذلك، يضطلع التثقيف والتواصل بدورٍ محوري في حشد مجموعةٍ إيجابيةٍ وداعمةٍ من الأطراف المعنية في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال والمجتمع المدني طيلة فترة تنفيذ الخطة.

التثقيف والتواصل لا غنى عنهما في كافة مراحل تنفيذ الخطة الوطنية للتغير المناخي، فخلق الوعي والفهم – منذ البداية – تجاه التغير المناخي والمخاطر المرتبطة به والإجراءات ذات الصلة الهادفة لمعالجته (مثل أدوات السياسة العامة والبرامج والأنشطة) سيكون له أهمية حيوية في هذا الصدد. وبالمثل، سيكون من المهم نشر الوعي بأدوار ومسؤوليات الأطراف المعنية المتصلة بالإجراءات المناخية، وتسليط الضوء على النجاحات ونشرها طيلة عملية التنفيذ. ويمكن للأطراف المعنية اتخاذ قرارات مستنيرة مستقبلًا اعتمادًا على ما يتم تقديمه من معلوماتٍ هامةٍ تجمع بين الدقة وحسن التوقيت حول تنفيذ الخطة الوطنية للتغير المناخي.

ستنطلق حملة دولة الإمارات للتثقيف والتواصل بشأن الخطة الوطنية للتغير المناخي يحدوها طموحٌ لبناء مجتمع مستنيرٍ وداعمٍ ومستعدٍ لاتخاذ إجراءات بشأن التغير المناخي، مستعينةً بالأهداف التالية لتحقيق ذلك:

- تعزيز الوعي والفهم العام لظاهرة التغير المناخي، وغرس الشعور بضرورة التحرك والمسؤولية عن اتخاذ ما يلزم من إجراءات في هذا الصدد
- تقديم معلومات وافرة ودقيقة للفئات المستهدفة عن أهمية التصدي للتغير المناخي، وما يمكنهم القيام به للمساهمة في التخفيف من حدته والتكيف معه
- إطلاع الفئات المستهدفة على الجوانب ذات الصلة بتنفيذ الخطة الوطنية للتغير المناخي، والتأكد من اتخاذهم مواقف إيجابيةٌ داعمة لتقدمها

ستقود وزارة التغير المناخي والبيئة حملة التثقيف والتواصل من خلال توحيد جهود وأفكار أكفأ الشركاء والأطراف المعنية وأكثرهم تأهلًا لهذه المهمة، بما في ذلك الكيانات الحكومية والصناعية والاجتماعية ومؤسسات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والمجموعات الشبابية ووسائل الإعلام.

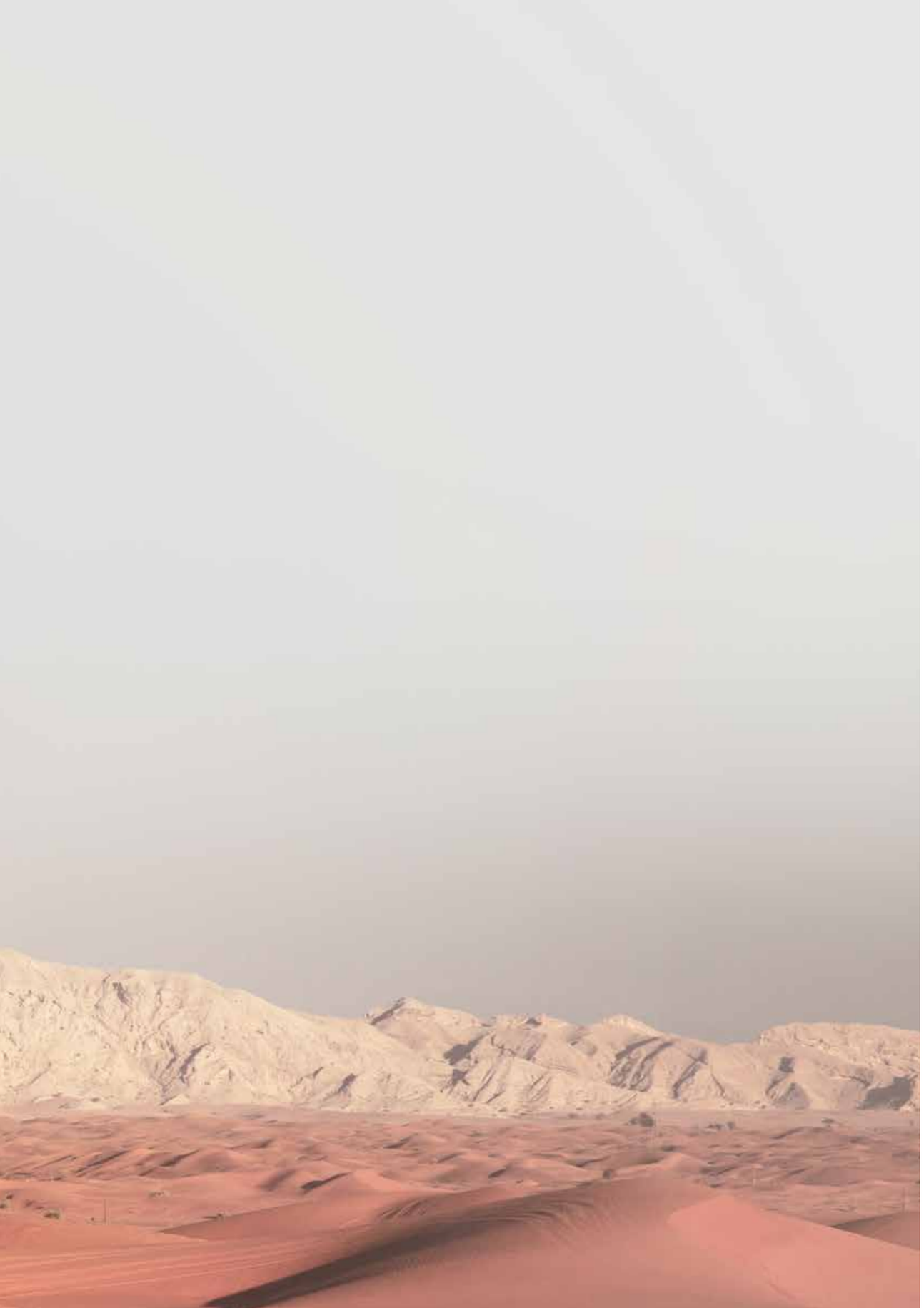

5-4 الحوكمة والمتابعة والتقييم

إضافةً إلى تحقيق الأهداف الوطنية، تلتزم دولة الإمارات بالتزاماتها الدولية مثل اتفاق باريس للمناخ وأهداف التنمية المستدامة. وقد شاركت الدولة بفاعلية في المفاوضات الدولية بشأن التغير المناخي والتنمية المستدامة لضمان حماية مصالحها.

كما تقدم دولة الإمارات إسهاماتٍ جوهريةً باستضافتها لعددٍ من الحوارات والمنابر العالمية رفيعة المستوى – مثل أسبوع أبوظبي للاستدامة والقمة العالمية للحكومات – لتحفيز العمل المشترك وتعزيز التعاون العالمي في مجال المناخ. وتقوم دولة الإمارات كذلك بدعم البلدان النامية الأخرى عبر عددٍ من المبادرات كان من بينها على سبيل المثال تقديم تمويل قريبة من مليار دولار لنشر الطاقة المتجددة.

ومن أجل مواصلة هذا الدور الريادي، ستسعى دولة الإمارات إلى إيجاد كافة السبل لتعزيز قدراتها الفنية والتقنية عبر نقل التكنولوجيا وعبر آليات التمويل المتاحة للدولة مثل الصندوق الأخضر للمناخ وبرنامج مرفق البيئة العالمي وصندوق التكيف مع التغير المناخي.

المرفق: مواءمة الخطة الوطنية للتغير المناخي مع استراتيجيات التنمية الوطنية

	رؤية الإمارات 2021	الأجندة الخضراء	الخطة المناخية
عام الإطلاق	2010	2015	2017
الإطار الزمني	2021 (اليوبيل الذهبي للاتحاد)	على المدى المتوسط (حتى 2021)، وعلى المدى الطويل (حتى عام 2030 وما بعده)	2020، 2025، 2030، 2050

المواءمة

تُبرز الخطة المناخية الإجراءات الرئيسية بحلول عام 2020 باعتبارها خطوات فورية لدعم تحقيق أهداف رؤية الإمارات 2021، وضمان عدم عرقلة مسيرة الدولة نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية بفعل الآثار المناخية.

تتطابق الخطة المناخية مع الأجندة الخضراء من حيث الإطار الزمني على المديين المتوسط والطويل، ولكن مع وجود فترات أكثر تحديداً (2025 و2030 و2050) من أجل الرصد القوي والإبلاغ عن التقدم المحرز.

	رؤية الإمارات 2021	الأجندة الخضراء	الخطة المناخية
عام الإطلاق	2010	2015	2017
التغطية	شاملة جميع القطاعات	متعددة القطاعات (التنمية الخضراء)	متعددة القطاعات (التغير المناخي)

المواءمة

نظراً للطبيعة الشاملة للتغير المناخي، تتقاطع الخطة المناخية مع مجموعة واسعة من القضايا المرتبطة بشكل مباشر بالتنمية الخضراء والتنمية المستدامة.

	رؤية الإمارات 2021	الأجندة الخضراء	الخطة المناخية
عام الإطلاق	2010	2015	2017
الأهداف	أن تكون دولة الإمارات ضمن «أفضل دول العالم» بحلول عام 2021	وضع الخطوط العريضة لهيكل البرنامج والحوكمة من أجل تنفيذ استراتيجية التنمية الخضراء، وإجراءات الاقتصاد الأخضر، والخطوات المقبلة	معالجة أسباب وآثار التغير المناخي، وتعزيز الأهداف الاقتصادية لدولة الإمارات، وتحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية في الوقت نفسه

المواءمة

تمكن الخطة المناخية من تحقيق أهداف كل من رؤية الإمارات 2021 والأجندة الخضراء من خلال تحويل ظاهرة التغير المناخي من تحديات إلى فرص تنموية تحقق نتائج إيجابية اقتصادياً وبيئياً واجتماعياً، وتهدف إلى ضمان التكيف مع الآثار المناخية، مما يؤدي إلى رفع جودة الحياة.

	رؤية الإمارات 2021	الأجندة الخضراء	الخطة المناخية
عام الإطلاق	2010	2015	2017
التركيز	الأجندة الوطنية: 1. مجتمع متلاحم محافظ على هويته 2. مجتمع آمن وقضاء عادل 3. اقتصاد معرفي تنافسي 4. نظام تعليمي رفيع المستوى 5. نظام صحي بمعايير عالمية 6. بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة	الركائز الخمسة (الأهداف الاستراتيجية): 1. اقتصاد معرفي تنافسي 2. التنمية الاجتماعية وجودة الحياة 3. البيئة المستدامة والموارد الطبيعية القيمة 4. الطاقة النظيفة والعمل المناخي 5. الحياة الخضراء والاستخدام المستدام للموارد	الأولويات: 1. إدارة انبعاثات غازات الدفيئة 2. التكيف مع التغير المناخي 3. التنويع الاقتصادي التنموي بالتعاون مع القطاع الخاص

المواءمة

تعد أنشطة التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معها عناصر أساسية تساعد في تحقيق «بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة»، و «اقتصاد معرفي تنافسي» في رؤية الإمارات 2021، وكذلك تعزيز جميع الأركان الخمسة للأجندة الخضراء. وبينما تركز الخطة المناخية على تغير المناخ، فإن الاقتصاد والبيئة والمجتمع سيستفيدون جميعاً من آثارها الإيجابية.

	رؤية الإمارات 2021	الأجندة الخضراء	الخطة المناخية
عام الإطلاق	2010	2015	2017
الهيكل	(انطلاقاً من كونها رؤية رفيعة المستوى، يتم توزيع برامج محددة في جميع الوزارات والهيئات.)	1. البرنامج الوطني للابتكار الأخضر 2. برنامج التنويع الأخضر 3. برنامج البنية التحتية الخضراء المتكاملة 4. برنامج القوى العاملة والمواهب الخضراء 5. برنامج رأس المال الطبيعي والمرونة 6. برنامج السلع والخدمات البيئية 7. برنامج الإدارة المتكاملة للطاقة والمياه 8. البرنامج الوطني للطاقة المتجددة 9. البرنامج الوطني لبيانات الاقتصاد الأخضر 10. البرنامج الوطني للكفاءة في استخدام الطاقة والمياه 11. البرنامج الوطني لتحويل النفايات إلى موارد 12. البرنامج الوطني للنقل المستدام	1. النظام الوطني لإدارة انبعاثات غازات الدفيئة 2. الخطة الوطنية للتكيف مع التغير المناخي وتنفيذها 3. التنويع الابتكاري بالتعاون مع القطاع الخاص

المواءمة

ستضيف الخطة المناخية قيمة من خلال سد الثغرات الملحوظة التالية في السياسة المناخية: (1) عدم وجود نظام شامل لإدارة انبعاثات غازات الدفيئة ونظام للرصد والإبلاغ والتحقق، و(2) عدم وجود تقييم شامل لقابلية التأثر على المستوى الوطني من أجل توجيه إجراءات التكيف مع التغير المناخي.

وفي الوقت نفسه، سيؤدي التركيز على تطوير الصناعات الخضراء ضمن الخطة المناخية إلى تعزيز برامج الأجندة الخضراء من خلال النهوض بأدوات وآليات السياسات الخاصة بالتنويع الابتكاري بالتعاون مع القطاع الخاص وتطوير الأسواق.

	رؤية الإمارات 2021	الأجندة الخضراء	الخطة المناخية
عام الإطلاق	2010	2015	2017
القياس	51 مؤشراً رئيسياً للأداء الوطني	41 مؤشراً رئيسياً للأداء الأخضر	من المقرر أن ترتكز مؤشرات أداء الخطة المناخية على المؤشرات الرئيسية للأداء الوطني والأداء الأخضر.

المواءمة

سيتم مواءمة مجموعة مؤشرات الخطة المناخية مع المؤشرات الرئيسية للأداء الوطني الخاصة برؤية الإمارات 2021 والمؤشرات الرئيسية للأداء الأخضر الخاصة بالأجندة الخضراء، كما ستتماشى إلى حد كبير مع أهداف التنمية المستدامة.

10. رؤية الإمارات 2021 هي الخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في دولة الإمارات، التي تحدد المجالات الرئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتدعو إلى التحول إلى اقتصاد معرفي متنوع. وتتلخص هذه الرؤية المتكاملة في «إنه في ظل اتحاد قوي وآمن، يخطو الإماراتيون بثقة وطموح، متسلحين بالمعرفة والإبداع لبناء اقتصاد تنافسي منيع في مجتمع متلاحم متمسك بهويته، ينعم بأفضل مستويات العيش في بيئة معطاءة مستدامة».

11. انظر (3) المرجعية – الأجندة الخضراء.

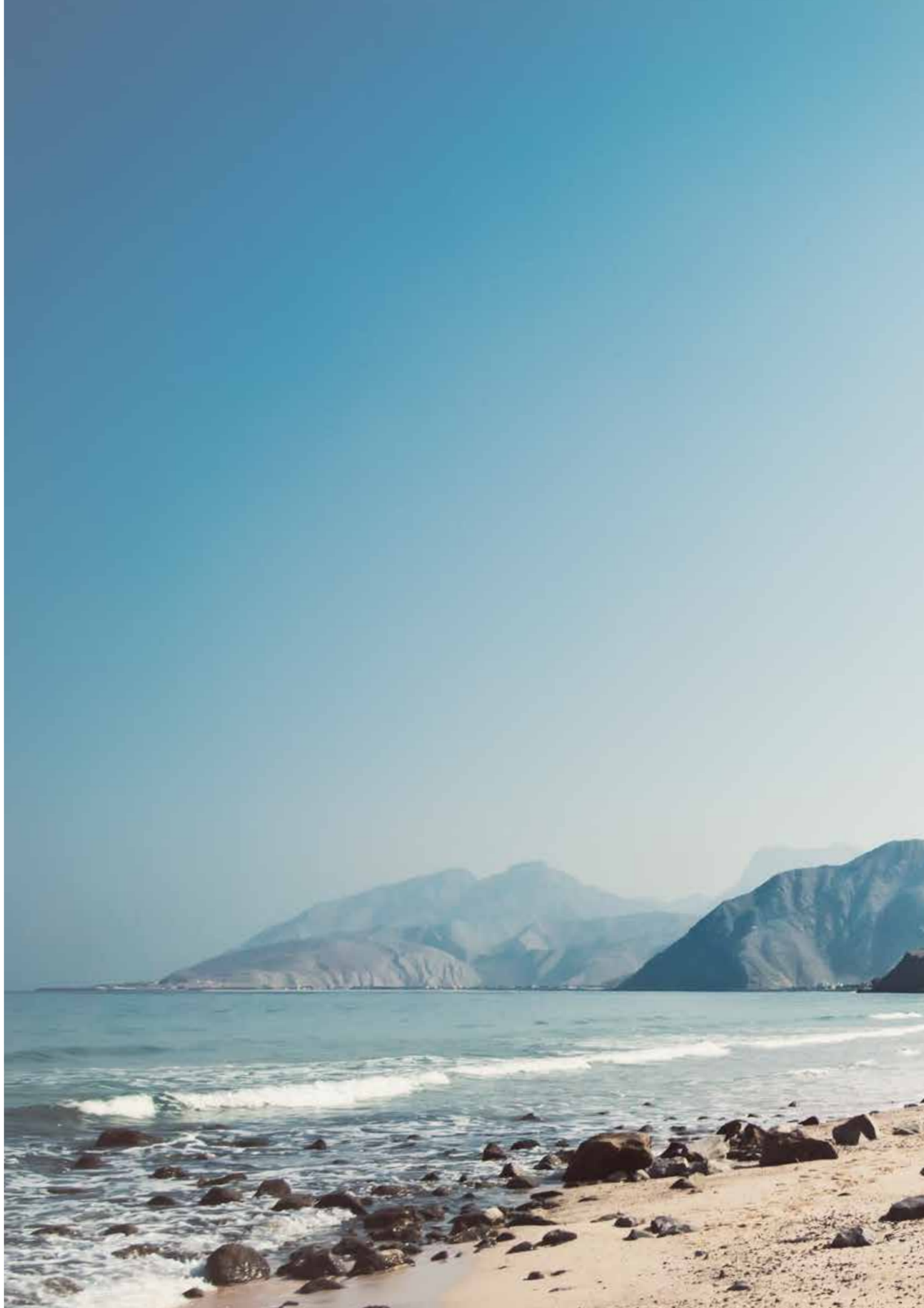

للمزيد من المعلومات أو للآراء والمقترحات

وزارة التغير المناخي والبيئة

ص.ب. 1509، دبي، الإمارات العربية المتحدة

البريد الإلكتروني: info@moccae.gov.ae

@MOCCAEUAE

www.moccae.gov.ae